لجنة نزع السلاح

CD/PV.155
16 February 1982
ARABIC

محضر نهائي للجلسة الخامسة والخمسين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف ،
يوم الثلاثاء ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٢ الساعة ١٠/٣٠ والساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد محمد جعفر محلاتي (ايران)

GE.82-60416

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف • ل • اسرائيليان
	السيد ى• ك • نازاركين
	السيد ب • ب • بروكوفييف
	السيد ف • م • فانجا
	السيد ى • ف • كوستنكو
	السيد م • م • ايبوليتوف
	السيد غ • ف • بردينيكوف
	السيد س• ب • باتسانوف
اثيوبيا	السيد ت • تيريفي
	السيد ف • يوهانس
الأرجنتين	السيد ج • س• كاراستاليس
	السيد ف • بوج
	الآنسة ن • ناسيمبيني
استراليا	السيد ر • و • ستيل
	السيد ت • فندليه
ألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية)	السيد هـ • فيغنر
	السيد ف• إ • فون ديم هاغين
	السيد ن • كلينغلر
	السيد و • رور
أندونيسيا	السيد ش• أنور ساني
	السيد ا • سوايبرايتو
	السيد هاريوماطواتم
	السيد سيمانجونتاك
ايران	السيد م • ج • محلاتي
	السيد س• محمدى
ايطاليا	السيد م • أليسي
	السيد ب • كابراس
	السيد أ • دى جيوفاني
باكستان	السيد م • أحمد
	السيد ط • ألطاف
البرازيل	السيد س• أ • دى سوزا اى سيلفا
	السيد س • دى كيروز دوارته

الحاضرون في الجلسة (تابع)

بلجيكا	السيد أ • أونكلينكس
	الآنسة ر • دى كليرك
	السيد ج • م • نوارفاليس
بلغاريا	السيد ك • تلالوف
	السيد اى • سوتيروف
	السيد ب • بوبتشيف
	السيد ك • برامـوف
بورمـا	يو مونغ مونغ جيـي
	يو نغوى وين
	يو ثان تون
بولنـدا	السيد ب • سويكـا
	السيد غ • روسين
	السيد ت • ستروياس
بيـرو	السيد فْ • فاليديفييسو
	السيد خ • بينافيدس
تشيكوسلوفاكيا	السيد ج • ستروكا
	السيد أ • سيمـا
الجزائـر	السيد أ • صالح باى
	السيد م • معطي
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	السيد غ • هيردر
	السيد هـ • ثيليك
	السيد م • كاولفوس
	السيد ج • موبرت
رومانيـا	السيد ت • ميليسكانو
زائيـر	السيد باغفيني اديتو نزنغييا
	السيدة س • ايزاكي ايكانغا كابييا
سري لانكـا	السيد ت • جاياكودى

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السويد	السيدة اى ثورسون
	السيد س. ليدغرد
	السيد ك . م . هيلتينيوس
	السيد هـ . بيرغلوند
	السيد غ . اكهولم
	السيد ج . لاندين
الصين	السيد ت . جين
	السيد ى . منغجيا
	السيدة وانغ زى يون
	السيد لين شينغ
	السيد ف . زينياو
	السيد هـ . كزيياودى
فرنسا	السيد ف . دى لوفورس
	السيد ج . دى بوس
	السيد م . كوتور
فنزويلا	السيد ر . ر . نافارو
	السيد أ . أ . أفيلار
كندا	السيد د . س. ماكفال
	السيد غ . سكينر
كوبا	السيد ل . سولا فيلا
	السيد ب . نونييت موسكيرا
كينيا	السيد ى . مونيو
	السيد د . د . دون نانجيرا
	السيد ج . موريو كيبوى
مصر	السيد أ . أ . حسن
	السيد م . ن . فهمي
	الآنسة و . بسيم
المغرب	السيد س. م . رحالي
	السيد م . حلفاوى
المكسيك	السيد أ . فارثيا روبليس
	السيدة ز . غوزاليس اى رينيرو

الحاضرون في الجلسة (تابع)

المملكة المتحدة	السيد د • سامرهيس الآنسة ج • ا • ف • رايت
منغوليـــا	السيد د • اردمبيلغ السيد س • أ • بولد
نيجيريـــا	السيد غ • او • ايجويرى السيد و • و • اكينسانيا السيد ت • أغياى ـ ايرونزى
الهند	السيد أ • ب • فينكاتسواران السيد س • ساران
هنغاريـــا	السيد أ • كوميفش السيد ف • غاجدا السيد س • جيورفي
هولنـــدا	السيد هـ • فافنماكرز
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ل • غ • فيلدز السيد م • بوسبي السيد س • بيـــرك الآنسة ك • كريتنبرفر السيد ج • غندرسن السيد ج • ميسكل
اليابـــان	السيد ى • أوكاوا السيد م • تاكاهاشي السيد ك • تاناكا السيد ت • آراى
يوغوسلافيـــا	السيد م • فرهونتش السيد م • ميهائيلوفتش
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأميـــن العـــام	السيد ر • جاييال
نائب امين لجنة نزع السلاح	السيد ف • بيراساتيغي

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، أعلن افتتاح الجلسة الخامسة والخمسين بعد المائة للجنة نزع السلاح • وأمامي على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وبولندا، وفنزويلا، والجزائر، وبورما، والأرجنتين، والسويد •

وقد لا نتمكن من الاستماع الى كل البيانات في الصباح ولذلك فسوف نستأنف الجلسة العامة بعد ظهر اليوم لنستكمل قائمة المتحدثين • وبعد ذلك مباشرة سنعقد اجتماعا غير رسمي لمواصلة النظر في المسائل الاجرائية التي تتطلب من اللجنة اتخاذ مقررات •

والآن أعطي الكلمة لأول المتحدثين على القائمة التي أمامي، ممثل جمهورية ألمانيا الديمقراطية، السفير هيردر •

السيد هيردر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية): السيد الرئيس، أود في مستهل كلمتي أن أقدم لكم تهاني لاضطلاعكم برئاسة لجنة نزع السلاح هذا الشهر • وأؤكد لكم كامل التأييد والتعاون من وفدي في أداء المهام المنوطة بكم • وأود أيضا أن أثني على السفير أنور ساني من اندونيسيا الذي وجه دفة أعمالنا بمهارة بالغة في شهر آب/اغسطس الماضي، وأسهم بنشاط في الاعداد للدورة الحالية • وعلاوة على ذلك يطيب لي أن أعرب عن ترحيبي الحار بالكثير من الزملاء الجدد الذين انضموا لنا مؤخرا • وأود أن أؤكد لهم أن وفدي يتطلع الى استمرار نفس العلاقات الممتازة التي كانت قائمة مع من سبقوهم • كذلك أود أن أشاطر في العزاء الحار الذي سبق أن أعرب عنه كثير من المتحدثين للوفد الايطالي بمناسبة وفاة زميلنا المحترم، السفير مونتزيمولو •

وتكتسب دورة هذا العام للجنة نزع السلاح أهمية خاصة • فهي مطالبة بأن تكون على مستوى المسؤوليات الملقاة عليها في وقت وصل فيه سباق التسلح الى أبعاد هائلة • اذ لم تتبق سوى بضعة أسابيع بيننا وبين الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، والتي سيكون على اللجنة أن ترفع لها نتائج أنشطتها •

وأود في بياني اليوم أن أتناول بصفة رئيسية مشكلتين: هما الوضع الدولي العام وتأثيره على لجنة نزع السلاح؛ والحظر الشامل للتجارب النووية ونزع السلاح النووي •

وتعقد لجنة نزع السلاح دورتها لعام ١٩٨٢ في ظل ظروف دولية بالغة التعقيد • فلم يحدث منذ الحرب العالمية الثانية أن تعرض السلم لمثل ما يتعرض له الآن من خطر • ويتجلى باطراد نهجان رئيسيان ازاء الشؤون العالمية، مثلما تبين في الاجتماعات الأولى للجنة نزع السلاح أثناء دورة الربيع الحالية •

أحد هذين النهجين تؤيده الجمهورية الديمقراطية الألمانية بشدة ويرمي الى الحفاظ على السلم، والى وقف سباق التسلح النووي وعكس مساره، والى منع حدوث المحرقة النووية • وهو يحبذ استمرار سياسة الانفراج عن طريق اتخاذ خطوات ملموسة في هذه الاتجاهات • ويوجب حل جميع المشاكل الدولية عن طريق اجراء حوار بناء •

وكان من أحدث مظاهر الاعراب عن هذا النهج الاقتراح الأخير الذي قدمه الاتحاد السوفياتي لاجراء خفض تدريجي للأسلحة النووية المتوسطة المدى في أوروبا • وتنفيذ هذا الاقتراح من شأنه أن يعني خفض ثلثي هذه الأسلحة من الجانبين حتى ١٩٩٠ • ونحن على اقتناع بأنه مع توافر الارادة السياسية للأطراف في التفاوض حول مثل هذا الاتفاق على أساس المساواة والأمن المتكافئ فان محادثات جنيف بشأن تخفيض الأسلحة النووية في أوروبا يمكن وينبغي أن تنتهي الى نهاية موفقة •

ومنذ بضعة أيام فحسب ، أعرب رئيس دولة الجمهورية الديمقراطية الألمانية اريك هونيكر ، عن تأييده القوى لهذا الاقتراح • وذكر أنه على الرغم من حملة الافتراء التي يودها " غلاة المسلحين " ، فان الاتحاد السوفياتي بالاتفاق الكامل مع حلفائه يمضي قدما على الطريق الذى يستهدف حل أهم مشكلة في عصرنا - الحفاظ على السلم • وهذا المنهج ينبغي له أيضا أن يوجه أعمال لجنتنا عند اضطلاعها بمهامها المسؤولة ووفدى يعمل بقوة من أجل ذلك •

وفي الوقت نفسه فاننا لا نستطيع أن نغمض أعيننا عن احياء نهج آخر مختلف تماما ازاء الشؤون الدولية • ففي أعقاب الثمانينات عززت دوائر معينة معروفة جيدا ، من جهودها لتبدل بالوفاق المواجهة ، وبتحديد الأسلحة ونزع السلاح المغالاة في التسلح أو ، كما يسمونه ، " التسلح الاضافي " • والواقع أن حجر الزاوية لهذه السياسة هو محاولة احراز التفوق العسكرى عن طريق برامج التسلح الهائلة • ولا يسع المرء سوى الافتراض بأن هذه القوى تسعى لخلق موقف تمهيد حقيقي للحرب ، سواء في الميدان المادى أو الدعائي • وحيثما تعقد مؤتمرات أو مفاوضات دولية - سواء في جنيف أو مدريد أو فيينا أو غيرها - فان أعداء الانفراج يضاعفون أنشطتهم بصورة كبيرة • والحملة التي بدئت مؤخرا ضد الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان الاشتراكية على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي والتي أدخلت أيضا في هذه اللجنة منذ بضعة أيام هي جزء لا يتجزأ من هذه السياسة • وتمثل البيانات المتعجرفة التي أدلى بها ممثلو الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية ، والرامية الى تلقين دولة ذات سيادة كيف تبني نظامها الاجتماعي ، تدخلا خطيرا في الشؤون الداخلية لبولندا ، تلك الدولة الصديقة المجاورة للجمهورية الديمقراطية الألمانية • وعلاوة على ذلك فهي محاولة مكشوفة لاقناع اللجنة بأن مشاكل بولندا الداخلية قد أثارت أزمة دولية •

وتمثل هذه المحاولات من أكثر من ناحية انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وللبيان الختامي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا • كما تعرضت للانتهاك الى جانب مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، مبادئ ارشادية أساسية للسلوك الدولي مثل مبادئ السيادة والوفاء بالتزامات القانون الدولي بنية حسنة ، والتعاون بين الدول • وينبغي ألا يكون هناك شك في أن مثل هذا النهج لا يمكن أن يعزز الثقة ولا القدرة على التدبر ولا الاستقرار في العلاقات الدولية • ومن المفارقات البالغة أن تقوم بمثل هذه المحاولات دولة لا تؤيد فقط نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وسياسة اسرائيل التوسعية ، ولكنها أيضا ، كما أعلن أحد أعضاء حكومتها ، لا تستبعد احتمال استخدام القوة في منطقة الكاريبي وتعتبر أمريكا الوسطى " لب اهتماماتها الاستراتيجية " • ومن سوء الحظ أن هذه ليست مجرد تصريحات •

وفي العام الماضي رفض معظم أعضاء اللجنة ، ومعهم كل الحق ، وبالاستناد الى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، المحاولات التي بذلتها بعض الدول لتجعل من أنشطة اللجنة مرادفا للموقف الدولي ، الذى لم يكن في رأى هذه الدول " ناضجا " بحيث يلائم نزع السلاح • ومرة أخرى قيل لنا هذا العام من أولئك الذين تقع عليهم مسؤولية تفاقم الوضع الدولي أنه ينبغي أن يكون هناك ارتباط بين نزع السلاح وبين ما يسمى " انضباط " دول معينة في الشؤون الدولية •

ويلوح أن هناك عاملين أساسيين على الأقل يكمنان خلف " مفهوم الارتباط " الخطير هذا • فهو أولا ينطوى على أن الدول الاشتراكية وغير المنحازة والدول الأخرى هي وحدها المعنية بنزع

السلاح ، غير أن الولايات المتحدة تقدم لها معروفا بالانضمام الى مفاوضات نزع السلاح • ولكن أليس الحفاظ على السلم وتحقيق نزع السلاح هدفين مشتركين لجميع الدول والشعوب ؟ وثانيا انه على حين يتعين على الدول الأخرى ادارة سياستها الخارجية بما يوافق هوى الولايات المتحدة، فان هذه الأخيرة تدعي حقوقا مطلقة ، وتنشد استقرارا دوليا يتفق ومزاجها ، على غرار السلم الأمريكي Pax Americana في سنوات الحرب الباردة •

ولا يسع المرء في هذا الصدد سوى أن يتفق مع السياسي الأمريكي الذائع الصيت و• أفريل هاريمان ، الذى كتب في مقال نشرته في ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ صحيفة " انترناشيونال هيرالد تريبيون " يقول : " بدلا من تحديد الأسلحة الحقيقي ' الذى كان موعودا من عام مضى ، فليس أمامنا سوى الوعد بمحادثات لا نهائية بشأن الأسلحة النووية في أوروبا ولا وعد بمحادثات على الاطلاق بشأن الأسلحة الاستراتيجية حتى العام المقبل " • وبعد الأحداث الاخيرة التي جرت هنا في جنيف فان علينا أن نتساءل ما اذا كنا سنشهد ، حتى في هذا العام، بدء المفاوضات المعنية •

ومن الجلي تماما أن مثل هذا الارتباط لا يعوق فقط مفاوضات نزع السلاح ، ولكنه يتناقض أيضا تناقضا واضحا مع الوثيقة الختامية ، التي تذكر الفقرة ١ منها ما يلي : " ان انهاء سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح الحقيقي مهمتان تتسمان بأكبر قدر من الأهمية والالحاح • وان مواجهة هذا التحدى التاريخي لهو أمر فيه تحقيق لصالح جميع أمم وشعوب العالم سياسيا واقتصاديا وفيه ضمان لأمنها الحقيقي ولمستقبل يظلله السلم " •

ومنذ اسبوع واحد فحسب ألقى علينا درس عن ميثاق الأمم المتحدة والسلوك الدولي و "التقدير الموضوعي لدور الحد من الأسلحة " • وقيل لنا الكثير عن " اتباع نهج جديد لتحديد الأسلحة" ولاجراء " تخفيضات مهمة " للأسلحة النووية وما الى ذلك • ومع ذلك فلم يكن هناك التزام واضح بالبنود ذات الأولوية على جدول أعمال نزع السلاح الدولي من قبيل استمرار عملية سالت ، مع الحفاظ على كل الانجازات الايجابية التي سبق تحقيقها ولم يرد ذكر لحظر شامل للتجارب أو لحظر كامل للأسلحة الكيميائية • وعلاوة على ذلك فقد بذلت محاولات للتهوين من شأن هذه المسائل الحيوية • ولكن هل يتمشى هذا النهج مع نص وروح الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى ؛ وهل هذه هي الطريقة السليمة للاسهام في وضع برنامج شامل لنزع السلاح وللاعداد للدورة الاستثنائية الثانية ؟ أى "نظام للسلم " يمكن أن يقيمه مثل هذا النهج ؟ وفيما عدا التعابير الطنانة ، فان شيئا لم يرد قوله بالفعل عن دور اللجنة باعتبارها الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح • ولم تقدم مقترحات محددة بل لم يرد ذكرها •

وبالاضافة الى ذلك فقد بذلت محاولة لتحويل اللجنة الى محكمة من نوع ما لادانة المجتمع الاشتراكي • وليس في نيتنا الدخول في مناقشات عن محاسن ومساوئ المجتمعات الاشتراكية والرأسمالية • ولكني أؤكد لأولئك الذين كانوا متلهفين جدا على اثارة الموضوع هنا أن شعب بلدى فخور للغاية بانجازات أكثر من ثلاثين عاما من التنمية الاشتراكية • والواقع أن الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وهي بلد اشتراكي صغير لا يتجاوز سكانه ١٧ مليون نسمة ، قد تطورت خلال هذه الفترة التاريخية القصيرة لتصبح واحدة من الدول الصناعية العشر الكبرى في العالم ، بصناعتها البالغة التقدم وزراعتها الحديثة والمعدل المرتفع لنمو الدخل فيها • وليس في ظل الاشتراكية

ما جرى من تخفيض مستمر للبرامج الاجتماعية لزيادة الميزانيات العسكرية • وليس في ظل الاشتراكية تعطل ملايين العمال عن العمل بينما تحقق شريحة ضئيلة من الناس أرباحا هائلة • وعلاوة على ذلك فان أوروبا تعرف الآن ، بفضل سياسة البلدان الاشتراكية ، أطول فترة سلم في تاريخها • وقد ظلت الدول الأطراف في معاهدة وارسو تسعى من أجل عقد مؤتمر للسلم والتعاون في أوروبا وحققت ذلك في نهاية الأمر • وأعيد تأكيد هذه السياسة في نهاية العام الماضي في اجتماع بوخارست لوزراء خارجية الدول الأطراف في معاهدة وارسو • وقد أعلنت الدول الممثلة في هذا الاجتماع أنه فيما يتعلق بها " ليست هناك ولن تكون هناك نظرية استراتيجية سوى النظرية الدفاعية • وهي لا تعتزم انشاء قدرة نووية لتوجيه ضربة أولى • لم تكن هذه نيتها في الماضي ولن تكون كذلك في المستقبل • وهي لا تسعى لتحقيق تفوق عسكري ولن تفعل ذلك قط • وهي تحبذ ضمان التكافؤ العسكري على مستوى أدنى عن طريق تنفيذ تدابير لنزع السلاح ، وللحد من المواجهة العسكرية والقضاء عليها في أوروبا • والدول الممثلة في الاجتماع على اقتناع بأن أحدا لن يكسب من سباق التسلح • واذا ما عزم أحد على شن حرب نووية على أمل الفوز فيها ، فانه انما يطلق العنان لكارثة نووية للجنس البشري لا مفر من أن تدمره هو نفسه • ان الحرب النووية لا يمكن تحديد نطاقها " • وبقدر ما يتعلق الأمر بشعب الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وقد تطرق لهذا منذ اسبوع واحد ممثل الولايات المتحدة المحترم ، ولذا فأود أن أؤكد له بأن شعب بلدي لا يشعر على الاطلاق بتهديد من البلد الذي حررنا من الحكم الفاشي ، وفقد ٢٠ مليون فرد في الحرب العالمية الثانية • والتهديد الحقيقي الذي يتعرض لمجرد استمرار شعبي في الوجود انما ينبع من الغرب • وهناك بالفعل آلاف من الأسلحة النووية التي تم وزعها في جارتنا الغربية • بل انه بناء على خطط منظمة معاهدة شمال الأطلسي فستضاف قذائف نووية أخرى في ١٩٨٣ وما بعدها •

ومع ذلك فنحن على اقتناع بأنه ليست هناك فرصة لنجاح سياسة تعرض السلم والتعاون الدولي للخطر • وتبين حركة السلم العامة التي تتطور الآن في أوروبا وفي غيرها من مناطق العالم أن الناس يزدادون وعيا بالأخطار التي ينطوي عليها وضع منظومات جديدة أكثر تطورا من أسلحة التدمير الشامل واحلالها في أراضيهم • وينبغي علينا في هذه اللجنة ألا نغفل هذه الحركة •

واسمحوا لي في هذا الصدد أن أقتبس عن رئيس مجلس دولة الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، السيد اريك هونيكر ، وقد شدد في بداية هذا العام على أن " العقل وحسن النية لا بد أن يتغلبا لانقاذ البشرية من كارثة نووية • ان التصدي لمسائل الحرب والسلم أشد أهمية بكثير من أن يترك لتلك القوى التي تسعى لتحقيق التفوق العسكري وتفريغ عبارة " نزع السلاح " من محتواها لتصبح مجرد عبارة فارغة منمقة " •

واسمحوا لي الآن أن أنتقل الى بندي الأولوية على جدول أعمالنا : وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ؛ وحظر التجارب الشامل •

ويظل نزع السلاح النووي أحد بنود الأولوية على جدول أعمال نزع السلاح • ونظرا لتصاعد خطر الحرب النووية ، فان اتخاذ خطوات فعالة في هذا المجال هو أشد الحاحا من أي وقت مضى اذا ما أردنا تجنب خطر الزج بنا في كارثة نووية • واسمحوا لي بأن اذكر في هذا الصدد بالرأي الاجماعي للمشتركين في المؤتمر الدولي الأول " للاطباء من أجل نزع السلاح النووي " ومفاده أن مصالح الأجيال الحالية والمقبلة تتطلب منع الحرب النووية •

وقد كان الاعلان بشأن منع وقوع كارثة نووية المقدم من الاتحاد السوفياتي في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة يراعي هذه الضرورة الملحة في عصرنا • وهو تعبير عن خط متسق ومستمر موجه الى حماية السلم • ويعلن القرار أن البدء باستخدام الأسلحة النووية هو ارتكاب لأكبر جريمة في حق البشرية ويدين أي مبادئ تجيز البدء باستخدام الأسلحة النووية وتثير من ثم خطر اندلاع حرب نووية • ولو قبلت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية فكرة الاعلان، لأصبح خطوة فعالة لتفادي خطر اندلاع مثل هذه الحرب • واسمحوا لي أن اذكر بما قاله ل • آ • بريجنيف أمين عام الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس رئاسة السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي : " اذا لم تقع ضربة نووية أولى ، فلن تكون هناك ، بطبيعة الحال ، ضربة ثانية أو ثالثة " • ومن المنطقي تماما أن يحقق التأييد الاجماعي لهذا الاعلان دفعة قوية للجهود المبذولة لبلوغ نزع السلاح النووي •

ويبدو من سوء الحظ أن الأمر على خلاف ذلك • ونحن لا نستطيع أن نخفي قلقنا العميق بسبب البيانات التي تحاول تعويد البشرية على فكرة احتمال استخدام الأسلحة النووية • وأود ان أذكر ، كمثال فحسب ، بيانا أدلى به ا • روستو ، مدير وكالة الولايات المتحدة للحد من الأسلحة ونزع السلاح ، في كانون الثاني /يناير من هذا العام • اذ قال في هذا البيان : " ان الردع يعني بالنسبة لنا شيئين : يعني ردع اندلاع حرب نووية ويعني كذلك ــ فيما يتعلق بمصالحنا الوطنية العليا ــ الاحتفاظ بامكانية استخدام الأسلحة النووية ــ عند الضرورة ــ اذا تعرضت مصالحنا العليا للخطر من هجوم تقليدي " • وأكد السيد روستو " ان هذه حقيقة ينساها كثير من الناس أحيانا ــ في الولايات المتحدة وفي أوروبا وفي اليابان على السواء ــ ولكنها حقيقة " • غير أن من الحقائق أيضا أن البشرية في غنى عن المبادئ الجديدة بشأن الردع ، أو بشأن الحرب النووية " التي يمكن الفوز بها " ، أو أي شيء آخر • وعلى لجنة نزع السلاح في هذا الصدد أن تؤدي دورا أكثر نشاطا وفعالية • عليها أن تفي بمسؤولياتها وأن تبدأ دون ابطاء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي بالالتزام الكامل بالفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية لنزع السلاح •

ويحبذ وفدي ، وهذا شأنه من قبل ، استخدام كل الامكانيات المتاحة للجنة نزع السلاح لبدء مفاوضات بشأن انهاء انتاج الأسلحة النووية وتدميرها • ونهجنا الأساسي ازاء هذه المشكلة تتضمنه الوثيقة CD/4 •

ويمكن التحضير لهذه المفاوضات عن طريق هيئة مناسبة داخل اللجنة كفريق عامل مخصص أو أية هيئة تابعة أخرى •

ويمكن النظر في انشاء مثل هذه الهيئة أثناء المشاورات المقترحة في الوثيقة CD/193 • وينبغي استئناف هذه المشاورات دون ابطاء • فهي ستيسر التوصل الى اتفاق آراء بشأن اقامة أي فريق عامل مخصص للبند ٢ من جدول الأعمال •

وقد زود قرار الجمعية العامة ٣٦/٩٢ هاء اللجنة بولاية محددة لهذا الغرض •

ويمكن لمثل هذا الفريق ، في بداية أعماله ، أن يقوم على أساس من الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى ، بالنظر في جميع الجوانب المتصلة بمراحل نزع السلاح ومحتواها التقريبي • وبعد ذلك يمكن للفريق أن يركز اهتمامه على المرحلة الأولى • وينبغي التصدي في

اطار مناقشة مضمون التدابير التي ستتخذ أثناء المرحلة الأولى لمسألة وقف صنع ووزع أنواع ومنظومات جديدة من الأسلحة النووية .

وهكذا ، فينبغي أن يكون هدف المرحلة الأولى هو وقف سباق التسلح النووي في بعده النوعي ، مما يخلق الشروط الأولية الملائمة لتدابير نزع السلاح النووي في المراحل التالية .

وينبغي ، بصفة عامة ، أن يرتكز وضع مراحل نزع السلاح النووي على المبادئ الأساسية التالية :

ينبغي أن تشارك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي والاتفاقات المعنية ؛

تحدد درجة اشتراك الدول الحائزة للأسلحة النووية المنفردة في تدابير كل مرحلة بمراعاة الأهمية الكمية والنوعية للترسانات الحالية للدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول المعنية ؛

ينبغي أن تكون كل خطوة مفردة جزءا لا يتجزأ من برنامج شامل لنزع السلاح النووي من شأنه أن يضمن توافر النهج الشامل الضروري لحل المشاكل المتصلة بالقضاء على الأسلحة النووية ؛

يمكن تنفيذ تدابير كل مرحلة تدريجيا وفقا لنظام محدد سلفا أو بالتوازي وفقا لجدول زمني ؛

ينبغي أن تساند تدابير نزع السلاح هذه ضمانات ملائمة سياسية وقانونية دولية .

وتتفق هذه المبادئ تماما مع المصالح الأمنية لجميع الدول . وهي لا تتضمن أية شروط مسبقة ولكنها تستهدف الحفاظ على الأمن الكامل لجميع الأطراف المعنية خلال عملية نزع السلاح النووي بأكملها .

وانطلاقا من هذه الاعتبارات يقترح وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية الولاية التالية لفريق عامل مخصص للبند ٣ : " تقرر لجنة نزع السلاح أن تنشئ ، لمدة دورتها لعام ١٩٨٢ ، فريقا عاملا مخصصا ليقوم ، على أساس الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى ، بوضع مراحل لنزع السلاح النووي بهدف التحضير لمفاوضات ملائمة متعددة الأطراف بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . وسيزمع الفريق العامل الى لجنة نزع السلاح تقارير عما أحرزه من تقدم في أعماله قبل نهاية الجزئين الأول والثاني من دورة اللجنة لعام ١٩٨٢ " .

ويبرز تطور الأسلحة النووية الحاجة الى فرض حظر شامل لتجارب الأسلحة النووية . ونحن الآن أكثر اقتناعا من ذي قبل بأن هذا البند ما زال يستحق أعلى أولوية في أعمالنا . ولقد جرى التشديد على الحاح مثل هذه الخطوة العام تلو العام في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي هذه اللجنة وفي محافل أخرى . ومن سوء الحظ أن بلدا مشتركا واحدا على الأقل في المفاوضات الثلاثية الأطراف السابقة قد أعلن الآن ، خلافا للوثيقة الختامية وجدول أعمال اللجنة ، أن حظر التجارب التام لم يعد أمرا رائجا . لماذا ؟ ما الذي تغير في السنوات الأخيرة ؟ يمكن الافتراض بأن هذا البلد المعني ينتهم الآن ، أكثر مما كان في السنوات الأخيرة ، باستخدام التجارب النووية لتطوير قواته ، التطوير اللازم للحفاظ على " الردع الموثوق به " كما قيل لنا . ومن الواضح أن هناك مصلحة ثابتة حيث تستبعد على هذا النحو الآثار التالية المقتبسة من جلسة استماع أمام

مجلس شيوخ الولايات المتحدة في اللجنة الفرعية للبحث الانمائي التابعة للجنة الخدمات المسلحة :
" من المحتمل جدا ، بصفة عامة ، أن يستبعد حظر التجارب الشامل صنع أى رؤوس حربية جديدة وتخزين أى تصميم لرأس حربي لم تسبق تجربته • وعلى ذلك ، فانه من المحتمل ، خلال فترة سريان حظر التجارب الشامل ، أن يتأثر تحديث القوات الاستراتيجي المقبل بتصميمات الرؤوس الحربية التي سبقت تجربتها والتي يمكن تكييفها لملاءمة الاحتياجات ، وأن يقتصر على ذلك ••• والأثر المرجح لحظر شامل للتجارب لمدة غير محدودة هو التدهور التدريجي وليس التفكيك التدريجي للاسلحة النووية • واعتمادا على الخبرات المكتسبة من فترة ايقاف التجارب قبل ١٩٦٤ ، فسيكون من العسير أن نستبقي على مدى الوقت أفضل علمائنا وتقنيينا في المجال النووى ، والحفاظ على المستوى العالي من الدراية الفنية لمن يبقون ، واجتذاب وتدريب أناس جدد " •

ولا أظن أنه قد بقى ما يمكن أن يضاف • ونظرا للأهمية الكبيرة المعلقة على فرض حظر شامل للتجارب ، فنحن نناشد المشتركين في المفاوضات الثلاثية الأطراف استئنافها فورا والوصول بها الى نهاية عاجلة وموفقة • لقد حان الوقت الآن لأن تشرع لجنة نزع السلاح دون ابطاء في المفاوضات المتعلقة بجميع جوانب معاهدة للحظر الشامل للتجارب • ولذلك فسيكون من الملائم انشاء فريق عامل مخصص لاجراء المفاوضات بشأن نص معاهدة للحظر الشامل للتجارب • وستكون أمام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية فرصة ملائمة لشرح مواقفها وللاشتراك في تنفيذ هذه المهمة الحيوية في مجال نزع السلاح النووى •

وينبغي أن يراعى الفريق العامل المخصص الذى سينشأ جميع الاقتراحات والمبادرات التي قدمت في السنوات الأخيرة بشأن حظر التجارب الشامل وكذلك التقارير الثلاثية التي قدمت الى لجنة نزع السلاح •

وبغية تشجيع انشاء فريق عامل مخصص للبند ١ من جدول الأعمال في وقت مبكر ، فاننا نقترح الولاية التالية : " تقرر لجنة نزع السلاح أن تنشئ ، لمدة دورتها لعام ١٩٨٢ ، فريقا عاملا مخصصا تابعا للجنة للتفاوض حول معاهدة تحظر جميع تجارب الأسلحة النووية ، ويأخذ في الحسبان جميع المقترحات الحالية والمبادرات المقبلة • ويرفع الفريق العامل المخصص الى لجنة نزع السلاح تقارير عما أحرزه من تقدم في أعماله قبل نهاية الجزئين الأول والثاني من دورة اللجنة لعام ١٩٨٢ " •

وسيكون على اللجنة أن تتصدى لحظر السلاح النيوتروني النووى ، بالاضافة الى نزع السلاح النووى ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب • وعلى اللجنة في هذا الصدد أن تنفذ قرار الجمعية العامة ٣٦/٩٢ كاف ، الذى يرجو من لجنة نزع السلاح صراحة البدء دون ابطاء في مفاوضات تجرى في اطار تنظيمي ملائم بغية عقد اتفاقية بشأن حظر انتاج وتخزين ووزع واستخدام الأسلحة النيوترونية النووية • وليس في نيتي أن أسهب حول هذا البند • وسأقتصر فقط على أن أضم صوت وفدى الى أصوات الوفود التي اقترحت ضرورة اتخاذ خطوات فورية بهدف التفاوض على نص مثل هذا الاتفاق •

وينبغي أيضا ايلاء الاهتمام الواجب لمشكلة عدم وضع أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها مثل هذه الاسلحة في الوقت الحاضر • وفي الختام أود يا سيادة الرئيس أن أطلب اليكم اتخاذ الترتيبات الضرورية لضمان امعان النظر في البندين ١ و ٣ من جدول أعمالنا •

الرئيس : اشكركم على العبارات اللطيفة التي خصصتم بها الرئاسة • أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا السفير سويكا •

السيد سويكا (بولندا): سيادة الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أقدم تعازي وفدي القلبية والحارة لوفد ايطاليا لفقدان زميلنا من ايطاليا السفير كورديرو دي مونتزيمولو •

وأنا أضم صوتي وصوت وفدي لاصوات السادة الخطباء الموقرين الذين سبقوني في الترحيب بكم بحرارة رئيسا للجنة نزع السلاح • ونقرن ذلك بأفضل تمنياتنا وتهانينا • اني اعدكم بالتعاون التام وتأييد وفدي لكم في مهمتكم الشاقة •

واسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة كذلك للتعبير عن شكر وتقدير وفدي للسفير الاندونيسي ساني للمساهمة التي قدمها في تتويج أعمال دورة عام ١٩٨١ بالنجاح ، ولما بذله من جهود في اعداد دورة هذه السنة •

وأرحب في هذه القاعة ، نيابة عن وفدي بالزملاء الجدد سفراء استراليا وبلغاريا وبورما وجمهورية ألمانيا ـ الاتحادية والولايات المتحدة الامريكية وكذلك بالممثلين الجديدين لتشيكوسلوفاكيا وايطاليا اللذين انضما الينا لاول مرة في دورة لجنة نزع السلاح هذه •

وأسمحوا لي أيضا يا سيادة الرئيس، بتوديع السفير فاين من هولندا الذي ربطتني به على الرغم من الاختلافات السياسية ، اتصالات شخصية جيدة • أتمنى له كل نجاح في هذه المهمة الجديدة وأكون ممنونا لو تفضل وفد هولندا بتبليغ السفير فاين هذه التمنيات •

سيادة الرئيس نحن نأمل أن تساهم المفاوضات التي سنواصل اجراءها في هذا المحفل خلال الشهرين القادمين مساهمة كبيرة في تحقيق نتائج الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • وقد جاء وفدي الى جنيف بتعليمات لبذل أقصى جهد ممكن لتوخي الروح البناءة والمرونة حيثما أمكن ليساهم في هذا المحفل في قضية نبيلة وهي نزع السلاح • ولذلك أود ، بادئ ذي بدء توضيح الموضوعات المدرجة في جدول أعمالنا اذ أن وفدي يقدر أن هذا الأمر هو جوهر مناقشتنا في هذه اللجنة بل وينبغي أن يكون هو الجوهر •

ان مدلول المفاوضات البناءة في هذا المحفل في خلال الشهرين القادمين ، بالنسبة لوفدي ، هو صياغة مشروع لنزع السلاح الشامل ، وانجازات محددة على الأقل في عملية توضيح مشروع اتفاقية بشأن حظر الاسلحة الاشعاعية والبدء ، على الأقل ، في الاعمال المتعلقة بمشروع اتفاقية لحظر الاسلحة الكيميائية وكذلك المفاوضات في اطار الأفرقة العاملة المخصصة لبنود حيوية من جدول الأعمال مثل وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ومعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية • وأود أن أبرز البعض من هذه الموضوعات ذات الأولوية :

تستهدف الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى والقرارات العديدة والمبادرات المختلفة لنزع السلاح ، اجراء مفاوضات محددة بشأن وقف سباق التسلح النووي • بادرت بولندا باتخاذ البعض منها واشتركت في العديد من غيرها • ونحن مصممون على العمل وفقا لنصها وروحها • ونؤيد تأييدا كاملا التوصيات التي جاءت في القرارين ٣٦/٩٢ هاء و ٣٦/٩٢ زاي اللذين اعتمدا في الدورة الأخيرة في الجمعية العامة • وبوجه أخص يؤيد وفدي تأييدا تاما دعوة الجمعية العامة الى القيام ، في دورة لجنة نزع السلاح هذه ، بانشاء فريق عامل مخصص لوقف سباق التسلح

النووى ونزع السلاح النووى • وقد شارك وفدى ، الى جانب وفود عديدين من البلدان الاشتراكية الأخرى ، مشاركة نشطة في هذه اللجنة في كافة المناقشات وفي اعداد الوثائق المناسبة بشأن هذا البند من جدول الأعمال بدءا بالوثيقة CD/4 المقدمة في بداية عهد لجنة نزع السلاح في شكلها الحالي • وسنواصل عمل الشيء نفسه بناء على اقتناع عميق بأن انشاء الفريق العامل سيشكل الخطوة القادمة واللازمة صوب الوفاء باختصاصات اللجنة حول هذا البند من جدول الأعمال •

وأود أن أعرب عن تأييدى لمشروع ولاية الفريق العامل الذى تقدم به منذ هنيهة ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية الموقر •

وينطبق الشيء ذاته على مسألة الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية • ينبغي للجنة أن تقوم دون أى ابطاء بانشاء الفريق العامل المخصص لهذا البند وفقا للقرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة في السنوات الماضية وللقرارين ٣٦/٨٤ و ٣٦/٩٢ زاى اللذين اتخذا في عهد أقرب •

ينبغي لنا حقا أن نضع نصب أعيننا ، مثلما ذكر في قرار الجمعية العامة ٣٦/٨٤ " انه منذ سنة ١٩٧٢ ••• جميع الجوانب التقنية والعلمية للمشكلة قد استكشفت تماما بحيث لم تعد هناك الان ضرورة الا لقرار سياسي ••• " وانه لمن المؤسف ، مثلما تم التشديد على ذلك في تقارير دورة السنة الماضية وفي قرار الجمعية العامة الآنف الذكر أن يحال دون قيام لجنة نزع السلاح بتلبية الرغبة العامة في انشاء فريق عامل مخصص لهذا البند لا لشيء سوى الموقف السلبي الذى تقفه الدولتان النوويتان • ينبغي أن ينشأ الفريق العامل دون مزيد من التأخير وأن ينظر في كافة جوانب مشكلة تجارب الاسلحة النووية وأن يهدف الى صياغة مبكرة لنص معاهدة للحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية •

ان الحديث عن المشكلة المعقدة المتمثلة في وقف سباق التسلح النووى يقودني لزاما الى الحديث عن مسألة الاسلحة النيوترونية النووية • فقد طلبت الجمعية العامة من هذه اللجنة ، في قرارها ٣٦/٩٢ كاف " البدء دون ابطاء في مفاوضات تجرى في اطار تنظيمي ملائم بغية عقد اتفاقية بشأن حظر انتاج وتخزين ووزع واستخدام الاسلحة النيوترونية النووية " • ووفدى يعتقد أن أفضل اطار تنظيمي لصياغة هذه الاتفاقية يتمثل في أن تقوم هذه اللجنة بانشاء فريق عامل مخصص • ويوجد تحت تصرفنا خلفية حسنة نسبيا للقيام بهذه المهارسة تتمثل في مشروع الاتفاقية التي قدمتها مجموعة البلدان الاشتراكية الى مؤتمر لجنة نزع السلاح والتبادل الواسع النطاق لوجهات النظر في هذا الصدد والذى يمكن استمراره وتعميقه في اطار الفريق العامل •

وفيما يتعلق ببنود جدول الأعمال التي ركزنا عليها جهودنا السنة الماضية في أعمال الأفرقة العاملة أود أن أعرض وجهة نظر وفدى بشأن الاسلحة الكيميائية والبرنامج الشامل لنزع السلاح •

فيما يتعلق بالاسلحة الكيميائية نلاحظ بقلق بالغ الانباء المتعلقة بالتطورات الخطيرة في مجال سباق التسلح بالاسلحة الكيميائية • فحكومة الولايات المتحدة الامريكية تقوم باستعدادات لانتاج جيل جديد من الاسلحة الكيميائية منها بصورة خاصة الاسلحة الشطرية • وكما لا يخفى على أعضاء اللجنة ، لم يتيسر لنا حتى الان البدء في مفاوضات ملموسة بشأن مشروع نص اتفاقية للاسلحة الكيميائية • وهذا راجع أساسا للموقف الذى اتخذه وفد واحد على الأقل والذى يحبذ منح الفريق العامل المخصص للاسلحة الكيميائية ولاية محدودة الى حد ما • وعلمنا الآن بارتياح أن الولايات المتحدة ستكون على استعداد " لتأييد الجهود الرامية الى تحقيق حظر للاسلحة الكيميائية " • ان وفدى

يرحب بهذا البيان الذى أراه تعبيرا عن موافقة هذا الوفد على اسناد ولاية أوسع للفريق العامل المعني بالاسلحة الكيميائية • وبالنظر لما تقدم ، يرى وفدى أن المقترح المتعلق بتوسيع الولاية سيحظى بتوافق الآراء • فاذا ما اتسعت ولايته ، وهو الأمر الذى سيدفعنا الى البدء في صياغة مشروع للاتفاقية سيكون من الواضح أن يقوم الفريق العامل ، بتركيز أعماله على الأسس الصلبة التي ارسيت في دورتي اللجنة الاخيرتين تحت الرئاسة القديرة لسفيرى اليابان والسويد • كيف يمكن أن نمضي في الطريق الى الامام ؟ ان المرحلة الراهنة من المفاوضات تيسر ، كما ندرك جميعا ، تحديد مستوى التوافق والاختلاف في الآراء بشأن العديد من القضايا المطروحة • من هذا المنطلق ، يتعين على فريق هذه السنة أن يبدأ بصياغة أحكام محددة من الاتفاقية أمكن التوصل بشأنها الى اتفاق أو اجماع في الرأى ومحاولة تضييق الشقة في القضايا التي بقيت محل اختلاف في الآراء • وبامكان الفريق أن ينجز أعماله عن طريق التناوب أى بالتركيز مرة على صياغة أحكام محددة ومرة أخرى على تضييق الشقة بين وجهات النظر المتباينة •

ان وفدى الذى اشترك في تقديم قرار الجمعية العامة ٣٦/٩٦ باء يرغب في الاشارة الى الفقرة ٥ من منطوقه التي ترجو فيها الجمعية العامة " من جميع الدول الامتناع عن أى اجراء من شأنه أن يعوق المفاوضات بشأن حظر الاسلحة الكيميائية والامتناع على وجه التحديد ، عن انتاج ووزع الاسلحة الشطرية وغيرها من الأنواع الجديدة من الأسلحة الكيميائية وعن وضع أسلحة كيميائية في الدول التي لا توجد فيها مثل هذه الاسلحة في الوقت الحاضر " • ونحن على اقتناع بأن اعمالنا المتعلقة بالاتفاقية المقبلة للاسلحة الكيميائية ستعكس بوضوح هذا النص •

لقد عبر ممثل تشيكوسلوفاكيا الموقر الذى تكلم يوم ٣ شباط/فبراير بتفصيل كبير عن وجهات نظر تشاطره فيها البلدان الاشتراكية بما في ذلك بولندا حول البرنامج الشامل لنزع السلاح ككل وكذا فصوله المعينة • وليس لي ما أضيفه سوى التشديد مجددا ، انه في ضوء الدورة الاستثنائية الثانية المقبلة التي ستقر البرنامج ، ينتمي وفدى الى الكثيرين الذين يرون ضرورة قيام هذه اللجنة بصياغة مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح في دورتها الربيعية الحالية • وان ما نحتاجه هو نهج واقعي وحقيقي صوب الهدف الاساسي وهو التفاوض من أجل نزع السلاح العام الكامل • وأنا أشاطر كلية ، في هذا السياق ، وجهة النظر التي أبداها في هذا المحفل منذ أسبوع ممثل الهند الموقر •

بل ان لي ملاحظة واحدة اضيفها الى المناقشة المتعلقة بمبادئ البرنامج الشامل لنزع السلاح • أعني حجة " الربط " • لو عمد كل واحد من الحاضرين الى تطبيق نهج " الربط " لكان من الصعب علينا فعلا العمل صوب برنامج شامل - حقيقي لنزع السلاح • ولذلك يقترح وفدى عدم ربط مفاوضات نزع السلاح ، التي كشفت التجارب الماضية عن أنها مضنية وتستغرق الوقت ، بغيرها من الاحداث في الحياة الدولية • ونحن نرى وجوب أن يصبح هذا واحدا من مبادئ البرنامج الشامل المقبل لنزع السلاح •

هذا هو الموقف من القضايا الرئيسية الذى جاء وفدى للتعبير عنه من خلال مشاركته في دورة عام ١٩٨٣ للجنة نزع السلاح • نحن على استعداد للتعاون مع أى وفد آخر لاننا نعتقد أن من الاساسي تحقيق تقدم ملموس في هذه السنة • وليس هناك بالنسبة للسياسة الخارجية لبولندا الاشتراكية أى هدف أهم وأشد الحاحا من ضمان سلم دائم وتعاون متعدد الأطراف لكافة أمم العالم • ولا يمكن أن يتحقق هذا الا عن طريق وقف سباق التسلح الجنوني وصولا الى نزع عام كامل للسلاح •

هذا هو السبب الذى يجعلنا نشعر أكثر فأكثر بالقلق ازاء تزايد التوترات • هناك حقا قضايا عديدة هي مصدر هذا القلق • فنيران الصراعات الدولية المسلحة التي لم تخمد ما زالت مشتعلة • وهناك حالات ضم لأراض أجنبية وضروب متنوعة من التدخل الاجنبي وضغوط على الدول والبلدان • هذه هي الحقائق الواقعة • ونشهد أيضا مناورات تستهدف خلق مراكز توتر اصطناعية والتماس اعذار متنوعة لتبرير سياسة تسليح مكثف بما في ذلك انتاج أنواع جديدة من الأسلحة •

وقد شهدنا في هذا المقام ، في لجنة نزع السلاح ، منذ اليوم الأول من دورة هذه السنة، محاولات ترمي الى اللعب بورقة بولندا • صحيح جدا ان البعض من أولئك الذين يلعبون هذه الورقة يسلمون بأن اللجنة ليست هي المحفل المناسب لهذه اللعبة ومع ذلك فهم يواصلون اللعب •

وان وفدى ليجد نفسه مضطرا الى اثارة هذا الموضوع حيث أنه اكتفى ، حتى الآن ، بالاصغاء في صبر الى كل الاتهامات الكاذبة الموجهة ضد بلدى وحكومتي وأمتي • وقد اكتفينا بالاصغاء لان همنا الرئيسي هو الحفاظ على وقت ثمين لتمكين اللجنة من الاضطلاع بالاعمال التي ينتظر منها الاضطلاع بها •

ان الذين يثيرون في هذا المحفل شؤون بلادى يدعون ، رسميا ، انها ليست مسألة داخلية بحتة • وزعم أن ما شهدته بولندا من احداث ، قلل رصيد الثقة في العلاقات الدولية وهدد الأمن الدولي ، ويعوق كافة محادثات نزع السلاح •

هذا التفسير يراعي جانبا واحدا وهو متحيز سياسيا ويلائم جميع من يسعدون بالتماس أى عذر يخدم اغراضهم ، الذين لا يترددون في استغلال أى حركة لا تتمشى مع سياستهم الخاصة ويجعلونها مبررا لما يقترفونه من أعمال • واليوم نسمع أن تبعة سياسة الولايات المتحدة بشأن التسليح تقع لا فقط على الاتحاد السوفياتي الذى " حقق ميزة كبيرة في مجال الأسلحة النووية والكيميائية والتقليدية " ولكن أيضا على بولندا المتهمة بتقويض مناخ الثقة الدولية الذى يفتقر اليه نزع السلاح بشكل شديد " •

لماذا تستحق بولندا مثل هذه الاتهامات الخطيرة ؟ كل هذا بسبب ما فرضته سلطة مخولة دستوريا ، من أحكام عرفية تتمشى تماما مع الدستور ومع المادة ٤ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية • والاحكام العرفية المفروضة باسم المصالح الوطنية العليا تنص فعلا على التعطيل المؤقت لبعض الحريات المدنية التي يمنحها الدستور • لكن قادة بعض الوفود في هذه اللجنة يتجاهلون حقيقة ان رئيس وزراء الحكومة البولندية ذكر في ١٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ ما يلي : " أريد من الجميع أن يفهموا الدوافع والأهداف الكامنة وراء قيامنا بهذا العمل • نحن لسنا على أبواب انقلاب عسكرى ولا نسير الى ديكتاتورية عسكرية • فالشعب يتمتع بما يكفي من القوة والحكمة ليخلق نظام حكومة اشتراكية فعال وديمقراطي • وسيتيسر للقوات المسلحة ، في اطار هذا النظام ، أن تبقى حيث يتعين عليها أن تبقى أى في الثكنات • ولا يمكن حل أى من المشاكل البولندية بالقوة في الأجل الطويل " • وأنا " أتوجه الى الرأى العام العالمي ككل • أناشده تفهم الظروف الاستثنائية التي حدثت في بولندا وتدابير الطوارئ التي لزم اتخاذها • اعمالنا لا تهدد أحدا • وهدفها الرئيسي هو درء الأخطار الداخلية ومن ثم الحيلولة دون الأخطار التي تهدد السلم والتعاون الدولي • نحن نعتزم الابقاء على المعاهدات والاتفاقات المبرمة " • وأولئك المتكلمون لم يعوا أيضا ما كان قد صرح به في السابق ممثلو بلدانهم الذين أبدوا ، بدافع التعقل ،

قلقا بالغا بشأن مصير بولندا التي عمها الاضطراب والفوضى . واسمحوا لي أن استشهد عند هذا الحد ، بما صرح به رئيس وزراء حكومتي الذى قال يوم ٢٤ كانون الأول /ديسمبر من السنة الماضية " فليحاول كل واحد منا ، وفقا لما يمليه عليه ضميره ، العثور اليوم على جواب صريح للسؤال التالي : الى أين كانت تسير بولندا ؟ الى متى يظل بلدنا تمزقه كل يوم الاضرابات ويشكو حرارة التوترات ويغمره مناخ من الكراهية المصطنعة ؟ أوجه هذا السؤال أيضا الى الجهات الأجنبية التي نصحت البولنديين منذ حوالي الاسبوعين بالانكباب على العمل واقرار النظام والتحلي بالانضباط . هذه الجهات نفسها مستاءة اليوم علنا للتدابير التي أتخذت لتحقيق هذا الغرض بالذات . ويخيل للفرد أن تحويل بولندا الى مكان يسوده الاضطراب وبلد غير قادر على الوفاء بديونه وجهاز مريض في القارة يخدم مصلحة جهة ما .

لكل هذا أهمية ضئيلة بالنسبة لبعض الوفود في هذه اللجنة . فمعلوماتهم تأتيهم من المصادر الخاصة بهم التي ما هي بالمصادر الوحيدة الموثوقة ، ولا يحق لاحد معرفة من أين تأتي هذه المعلومات ولا من يعطيها . وهنا بالذات ، وفي محفل مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف هذا توجه الينا تهمة انتهاك حقوق الانسان لكن تتجاهل في مكر حقيقة أن السلطات البولندية أبلغت الأمين العام للأمم المتحدة اعلان الأحكام العرفية بما يتمشى تماما مع المادة ٤ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذى يخول حق ابطال ما يمليه من التزامات اذا اقتضت ذلك حالة الطوارئ العامة .

نحن نخضع حاليا لضغوط وعطيات ابتزاز وقيود اقتصادية وتهديدات وتوجه الينا تهمة انتهاك الوثيقة الختامية لهلسنكي . ومع ذلك تعلن هذه الوثيقة ذاتها رسميا فيما تعلن عنه أن " من واجب الدول الاطراف ان تحترم التكافؤ في السيادة والطابع الذى ينفرد به كل طرف وكذا كافة الحقوق التي تؤلف السيادة بما في ذلك بوجه خاص حق كل دولة في المساواة أمام القانون وسلامة أراضيها وكذا الحرية والاستقلال السياسي . ومن واجبها كذلك أن تحترم حق كل طرف في حرية تقرير نظمه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحقه في سن القوانين والانظمة " . وأود أن أسأل من الذى ينتهك الوثيقة الختامية لهلسنكي ؟ هل هو الطرف الذى يسن القوانين التي يعتبرها لازمة لانقاذ كيان الدولة والحفاظ على الاستقرار في القارة أم هو الطرف الذى يعلن على الملأ ان مثل هذا الاجراء ليس بالاجراء الذى يفضله ويطالب بقساوة حتى في هذه القاعة بتغيير هذه القوانين بما يتمشى مع رغباته ؟

وقد أنصتنا لكلمات البعض من الوفود في هذا المحفل ، والى ما اثير من جدل يلقي بظلال الشك على كون اعلان الأحكام العرفية في بولندا من الشؤون الداخلية البولندية التي لا تهم احدا سواها . لكن اليوم بعد أن استمعت الى البيان الذى ألقاه السيد روستو أعتقد انني أفهم على نحو أفضل طبيعة هذا الجدل . انه يستهدف خلق مشاكل مصطنعة في صلب هذه اللجنة تلقي غشاوة توهمنا بأن للزيادات في الميزانيات العسكرية وانتاج أنواع جديدة من الأسلحة ما يبررها الى حد كبير وبأهمية الكفاح الذى يخوضه " العالم الحر " ضد " خطر الشيوعية " .

هل المفروض أن نفهم اذن أن لجنة نزع السلاح لا تضم سوى مجموعة من " الحماة الترفاء والمقدامين الذين يذودون عن الديمقراطية والعدل والحرية في العالم " ثم مجموعة من " الطغاة ذوى طموحات امبريالية " وحفنة من الدول " المضطهدة " بلغ بها الاضطهاد مبلغا لا تقوى حتى

على التسليم به ؟. وما تبقى فهم أولئك الذين لا علم لهم والذين يحتاجون الى الارشاد والتوجيه من " العالم الحر الحكيم " ليبين له هوية كل طرف وما ينبغي هذا الطرف تحقيقه .

ان المحاولات الرامية الى تحويل الحالة في بولندا الى قضية دولية ، تخدم أيضا بعض الوفود والمجموعات لتتخذها كذريعة لاسداء النصح الينا والتوجيهات والشروط التي يعتقدون ان من واجب بولندا الوفاء بها لتجدد الثقة بها وتعيد بناء المناخ الملائم لمفاوضات نزع السلاح . وقد فعل ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية الموقر هذا بشكل بالغ الوضوح . وهناك مايدفع الانسان على القول بأن النصائح والتوصيات اذا لم تطلب ، لا يقدمها الفرد الا في بيته . وهي ، من ناحية أخرى، لا تجدى اذا قدمت الى الآخرين دون طلب منهم . ولهذا أهمية بالغة في العلاقات الدولية . ان وفدى لم يطلب من وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية ولا من أى وفد آخر اسداءه النصح أو التوصيات فيما يتعلق بمتى ولماذا ومع من نتفاوض في بولندا . واذا ما كان ممثل ألمانيا الاتحادية الموقر ، قد قدم نفسه في هذا المحفل على انه خبير في سوسيولوجيا العلاقات البشرية فليسمح لي بأن أطلب منه لماذا لم ينصح حكومته حول كيفية معالجة البطالة والحيلولة دون التمييز في توظيف " العناصر المشبوهة ذات النشاط السياسي"في بلده ؟ فنحن في بولندا ما زلنا نتذكر جيدا النصيحة والتوجيهات المتعلقة بما يسمى بمدخل غدانسك التي قدمت الى بولندا منذ ٥٤ سنة من دولة طالبت بخلافتها بعد الحرب القوى السياسية التي ساهمت في ارساء أسس جمهورية ألمانيا الاتحادية . وحكومة بولندا لم تعمل اذ ذاك بهذه النصيحة . والتاريخ يشهد بما تلا ذلك .

نحن نتذكر جيدا هذه العبرة في التاريخ وهذا هو السبب الذى يجعلنا نطالب بثبات بعدم قيام أى دولة بتوجيه تعليمات الى دولة أخرى وضرورة تعاون الدول والأمم فيما بينها في كنف الاحترام المتبادل . وقد أباح ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية لنفسه وصف الحكومة الدستورية في بلدى بأنها " نظام عسكرى " وهذا اللفظ لا يستخدمه أعضاء حكومته أنفسهم . ومن السخرية بمكان أنه استخدم هذا اللفظ عندما أعرب عن أمله في " العودة الى مناخ الثقة " ولم يجد السيد روستو بدا من ناحيته من أن يدعو رئيس وزراء حكومتي الدستورية " بالدكتاتور العسكرى ". وانيا لطريقة ظاهرة الغرابة لاعادة الثقة المتبادلة .

انني انتمي الى بلد قد يكون فقيرا وهو بالتأكيد أفقر بكثير من البلد الذى ينتمي اليه السيد روستو ، لكن احساسه بالكرامة قوى جدا ولذلك فانني أعزف عن حق المعاملة بالمثل وسوف لا استخدم العبارات المسيئة لدى الاشارة الى رئيس حكومة السيد روستو وأنا أرى أن من غير المقبول أن تستخدم لغة الاساءة في العلاقات المتبادلة بين ممثلي الدول ، وعندما تقوم الأوصاف مقام الحجج تعدم هذه الاخيرة بالضرورة . واسمحوا لي بملاحظة أنه كان من السهل على ممثل الولايات المتحدة أن يستخدم حجج القوة عندما حاول حشو ادمغتنا بمسائل لا صلة لها بجدول أعمال اللجنة . وشق عليه كثيرا ، كما اشار الى ذلك سفراء الاتحاد السوفياتي وهنغاريا وبلغاريا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، استخدام قوة حججه عندما تناول ولو بايجاز ، بنود جدول الأعمال .

لا أريد أن استغل وقت اللجنة باكثر من هذا لطرق مسائل لا صلة لها بجدول الأعمال ولذلك سوف أكتفي في الجزء الاخير من كلمتي بالاستشهاد بمقطع قصير من بيان ادلى به رئيس وزراء حكومتي وشيش جاروزلسكي في الجلسة التي عقدها البرلمان البولندى يوم ٢٥ كانون الثاني /يناير من هذه السنة حين قال : " نحن نتصرف في ظرف دولي يتميز بالتعقيد البالغ . سأتحدث بصراحة دون اللجوء الى العبارات الدبلوماسية . فمن هنا ، من بولندا ، انطلقت عملية تفكيك توازن القوة

في فترة ما بعد الحرب في أوروبا ومن ثم في العالم • وفي خلال الحملة لبث عدم الاستقرار واكتساب التفوق من طرف واحد ارتبطت العملية بتقويض أسس السلم في أوروبا أى اتفاقيتي يالطا وبوتسدام • وسيكون لزاما على البولنديين دفع ثمن الخطة • وغدا من المستحيل تنفيذ الهدف قبيل ١٣ كانون الأول /ديسمبر • وتجرى الان محاولة تحقيقه بطريقة التهديدات والمقاطعات وما يسمى بالعقوبات •

نحن نرحب ، مع التقدير ، بالسياسة الواقعية والبعيدة النظر التي توختها تلك الحكومات والدوائر السياسية والاقتصادية والمالية التي عارضت هذا الأمر ، والمصممة على حماية حق اتخاذ القرارات السيادية • نلاحظ هذا اليوم وسوف لا يغرب عن بالنا مستقبلا •

لسوء الحظ قامت دول أخرى تابعة لحلف شمالي الاطلسي بشن حرب نفسية ودعائية ضد بولندا • وقد استخدم السلاح الاقتصادى والسلاح الغذائي • ويدعى أن العقوبات الاقتصادية موجهة ضد حكومة جمهورية بولندا الشعبية وضد المجلس العسكرى للخلاص الوطني • هذا غير صحيح • هذه العقوبات موجهة ، في نهاية المطاف ، ضد الشعب البولندى • ضد كل مواطن بولندى • والغرض المستهدف من العقوبات واضح هو : شل الاقتصاد البولندى وجعل الخروج من الازمة مستحيلا وتجويع الشعب لغاية الاستسلام ، واثارة صراع داخلي • هذا هو الاجراء المتوخى فيما يسمى بالنهج الانساني • وهذا درس سيتوجب علينا حفظه عن ظهر قلب • فالبولنديون يحاقبون لانهم حالوا دون اقامة محرقة للضحايا في قلب أوروبا تضرم فيها النار في دولتهم لانهم تصرفوا هذه المرة على الأقل ، بحكمة قبل أن يمنوا بالخسران •

ان النفاق لا حدود له • فالحكومة التي ما فتئت تقوض منذ سنين تطبيق العقوبات ضد أكبر معسكر للاعتقال وهو جمهورية جنوب افريقيا لا تتردد في تطبيق العقوبات ضد بولندا •

ان رئيس حكومة بولندا لم يطالب باطلاق سراح قادة نقابة مراقبي الحركة الجوية الراسفين في القيود من السجون الامريكية ، والحكومة البولندية لم تصدر بيانات فيما يتعلق بتقييم حقوق الانسان في ايرلندا الشمالية • البرلمان البولندى لم يناقش ما اذا كان الحظر المفروض في جمهورية ألمانيا الاتحادية على توظيف اشخاص لهم آراء غير ملائمة يتمشى مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان • نحن نحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى • ولنا حق في أن نتوقع المعاملة بالمثل • وفرض الاوامر الصادرة عن بعض البلدان فيما يتعلق بمن يتفاوض في بولندا ومع من ، أمر يدعو الى السخرية وفي غير محله • كان هذا هو الشأن في القرن الماضي عندما كانت الدول الاستعمارية تخاطب مستعمراتها بهذه الطريقة •

ان التاريخ لم يشهد مثالا لرضوخ البولنديين لاى انذار اجنبي • وليس كل أجنبي قادر ، فيما يبدو ، على فهم تاريخنا واحساسنا بالكبرياء والكرامة • في بلدنا جدل وصراع ، لكن القوى الخارجية عاجزة عن تسوية ما يجرى •

وبالمثل نرفض كل ما يشتم منه الايحاء بأن قرار اعلان الأحكام العرفية مفروض علينا أو موعز به • وتبذل محاولات لنشر اعتقاد مؤداه أن بلدا اشتراكيا وذا سيادة ، دولته عريقة في التاريخ ، ويملك جيشا قويا ، هو بمثابة الطفل الواجب أن يؤخذ بيده الحقيقة هي أن القرار قرارنا نحن اتخذناه على اساس تقييمنا للوضع ونفذناه من تلقاء أنفسنا •

ومما يؤسف له أن دور الزعامة في اتخاذ الاجراءات المعادية لبولندا اضطلعت به الحكومة الحالية للولايات المتحدة البلد الذى تربطه ببولندا عرى صداقة تقليدية • نحن لم نيأس من العودة الى الواقعية في هذا البلد • أنا أثق في أن النص الذى أوردت ذكره فيه رد واضح على كل أولئك الذين تعرضوا بالحديث لشؤون بلدى في هذا المحفل •

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أعود بايجاز الى مسألة " الربط " • ان وفدى الذى يشاطر وجهة النظر الخطيرة بشأن " الربط " التي ابدتها في هذا المقام عدة وفود ، يود أن يكرر موقفه من أن المجتمع الدولي طلب من لجنة نزع السلاح اجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن وقف سباق التسلح وبشأن اتفاقات لنزع السلاح في عالمنا الراهن ، مع بقاء عضوية الدول كما تقررت منذ أربع سنوات خلت ، في احترام متبادل للمساواة والندية واحترام ما تختص به من نظم اجتماعية سياسية وانتمائها لكتل عسكرية وسياسية أو لحركة عدم الانحياز • وليكف كل طرف عن محاولة أن يلقن الطرف الآخر درسا أو أن يغيره • فأمامنا ما يكفينا من الأعمال والوقت قصير • وأنا أتفق في الرأى تمام الاتفاق مع ممثل المكسيك الموقر الذى قال في بيانه الذى ألقاه في ٢ شباط/فبراير ، في جملة ما قاله ، ان " ••• قبول حجة " الربط " يعني أنه لن تجرى أو يكاد يكون من المستحيل أن تجرى مفاوضات جادة بشأن نزع السلاح " • وفيما يتعلق ببعض " الخبراء " الذين يحاولون فرض حجة " الربط " على اللجنة أود أن أطرح عليهم السؤال التالي : اذا ما طبق كل واحد منا هذا المنهج ، ومثل هذا الحق مكفول لكل عضو ، هل سيكون في مقدورنا الوفاء بالتوقعات التي علقها المجتمع الدولي على لجنة نزع السلاح ؟ وهذا السؤال له ما يبرره لا فقط بالنظر لخبرتنا السابقة بل وكذلك بسبب ما يتبدى من خلال بعض البيانات التي ألقيت حتى الان أثناء نقاشنا •

ان وفدى يعلن ، بدافع ما تمليه عليه المصلحة العليا للسلم والامن الدولي ، عن استعداده للمشاركة بصورة نشطة في المسعى المشترك من أجل أن تحافظ اللجنة على دورها كمحفل للتفاوض• ونود التعبير عن اعتقادنا العميق بأن الاوان لم يفت بعد •

الرئيس : اشكركم على العبارات اللطيفة التي خصصتم بها الرئاسة • أعطي الكلمة الان الى ممثل فنزويلا السفير نافارو •

السيد نافارو (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود قبل كل شئ أن أهنئكم لتوليكم رئاسة هذه اللجنة ، كما أننا نقدم تهانينا الى سلفكم السفير ساني الاندونيسي ، للبراعة التي أدار بها عملنا في اجتماعات الشهر السابق • ونرحب أيضا بالزملاء الموقرين الذين أنضموا الينا للاضطلاع بالعمل الكبير الذى تقوم به لجنة نزع السلاح وأود الاعراب عن تعازينا للوفد الايطالي بوفاة السفير كورديرو دى مونتيزيمولو •

والغرض من كلمتنا اليوم التقديم بايجاز للوثيقة التي أرتأى وفد بلدنا أنها تفي في الوقت الحاضر بأغراض لجنة نزع السلاح ، والمتاحة الآن بجميع لغات العمل ، بفضل ما تقوم به الأمانة من تنسيق ممتاز •

وتلك الوثيقة هي الوثيقة CD/238 وعنوانها " بيان عن عواقب استخدام الاسلحة النووية " وهي ثمرة دراسة عن هذا الموضوع أجرتها الأكاديمية البابوية للعلوم بناء على طلب البابا يوحنا بولس الثاني •

وقد أعد الدراسة فريق من أربعة عشر عالما متخصصا من مختلف البلدان ، وبمجرد استكمالها، قام صاحب القداسة يوحنا بولس الثاني باحالتها مباشرة الى قادة الدول النووية كما قام عن طريق السفارات البابوية بتوجيهها الى بلدان المجتمع الدولي الأخرى .

وهذه الدراسة ، التي اضطلعت بها الأكاديمية البابوية للعلوم ، تكمل غيرها من الدراسات التي أعدتها منظمات حكومية وغير حكومية في هذا الميدان ، وذلك بفضل محتواها وبفضل ما لصاحب القداسة من سلطة روحية .

اننا ، وبعد قراءتنا لهذه الوثيقة ، نؤكد اقتناعنا بأن وجود الاسلحة النووية أمر لا مبرر له كما انه ليس هناك مبرر لما يزعم من أن من الممكن تحقيق السلم على أساس تهديد بهذا الحجم .

وفي رأينا أن السلم يوجد في وجود ما يجمع بين الشعوب في كافة جوانب الحياة الانسانية ، وتقبل هذه الحقيقة سيمكننا من تحقيق هدف نزع السلاح وغيره من الأهداف التي كرست البشرية نفسها لها سعيا وراء التنمية الكاملة .

ولا تكمن مشكلة الاسلحة النووية في أنها تهدد بقاء البشرية ، بل في أنها تقف أيضا عقبة في وجه تقدمها بأسره .

بهذه الكلمات القليلة نكون قد حاولنا توجيه الاهتمام الى العلاقة الموجودة بين نزع السلاح والجوانب الأخرى من الحياة الانسانية انتواء منا العودة بهدف نزع السلاح الى مكانه السابق من المنظور الصحيح كي يمكننا العمل من أجل نزع للسلاح في هذه اللجنة ، ولكن دون أن نحيد أبصارنا عن المثل العليا للبشرية .

وفي الختام أود القول بأن وفد بلدنا سيتحدث الى اللجنة في وقت آخر ليشرح موقفه المتعلق بالبنود الموجودة في جدول الأعمال .

الرئيس : أشكر لكم الكلمات اللطيفة التي وجهتموها الى الرئاسة وأعطي الكلمة الان للسفير صالح باى ممثل الجزائر .

السيد صالح باي (ممثل الجزائر) (الكلمة باللغة الفرنسية ، ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس، أود قبل كل شيء أن أعرب عن ارتياح وفد بلدى اذ يرى ممثل ايران يحتل منصب رئيس اللجنة . أهنئكم من القلب وأؤكد لكم أن وفد بلدى على تمام الأهبة للتعاون معكم . وأقدم تهاني أيضا الى السفير ساني من الوفد الاندونيسي للطريقة التي ترأس بها أعمالنا . ومن دواعي السعادة لي أيضا أن أرحب بزملائنا القادمين الى لجنة نزع السلاح وأتمنى لهم كل النجاح في مهمتهم . لقد رحل عنا واحد من زملائنا السابقين ، وهو السفير كورديرو دى مونتيزيمولو ، وأود ضم تعزية وفد بلدى الى التعازى التي قدمت للوفد الايطالي ، وأرجو نقلها الى أسرة السفير دى مونتزيمولو .

ان جميع الوفود الأعضاء في لجنة نزع السلاح تتفق في أن الوضع الدولي قد تفاقم منذ نهاية الدورة الصيفية للجنة . وتتنوع الآراء ، بطبيعة الحال ، عن أسباب هذا التدهور . ويبدو أننا متفقون جميعا على أنه لا ينبغي التوقف طويلا لمناقشة هذه النقطة ، بيد أن الأمر الذى لا تزال له قيمته هو التأكيد مرة أخرى على أن هناك علاقة بين سباق التسلح وازدياد حدة التوتر الدولي ،

وان مما له قيمته ، بالتالي ، أن يثار التساؤل عن الغرض الحقيقي من هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح ، وهي لجنة نزع السلاح .

ويأخذ المتحدثون الكلمة دوريا ليشرحوا لنا أنه ، منذ أن أخذ التوتر الدولي في الازدياد ، أصبحت هذه الدولة أو تلك مضطرة الى تكديس وسائلها لتدمير خصمها المحتمل أو ردعه .

وبالمثل ، يجرى تطميننا بأن ما يدعى تقليديا بسباق التسلح ما هو الا السعي المشروع نحو تحقيق التعادل العسكرى .

وسبق أن سنحت الفرصة لوفد بلدى ليذكر الاسباب التي تدعوه الى رفض الاعتراف بتعذر اجتناب نزع السلاح والسعي نحو التعادل أو التفوق العسكريين اللذين يقودان كلاهما الى الاستنتاج غير المقبول والمتمثل في أن جميع الجهود الحقيقية المبذولة في نزع السلاح لن يكتب لها النجاح .

ونذكر أنه لم يكن هناك حتى الآن أية دورة للجنة نزع السلاح لم تقم فيها الوفود بتوجيه الاهتمام الى زيادة حدة التوتر الدولي . وتعاني لجنتنا ، للأسف ، من استمرار القوى العسكرية الرئيسية في اثارة التوتر الدولي وتصعيد سباق التسلح .

وثمة عدد من الاخطار تحدق بلجنة نزع السلاح . وأكثر هذه الاخطار تجليا للعيان هو بالتأكيد خطر الشلل الذى سيكون مصداقا على عقم مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف . ان عملنا لم يبلغ مرحلة النهاية هذه وان لم يحدث حتى الآن أى تقدم تقريبا في شتى بنود جدول الأعمال ولا سيما في البندين الأولين .

وسيكون الخطر الثاني هو تحويل اللجنة الى منصة يجرى فوقها تناوب شن التهجمات وتوجيه الاتهامات من طرف ضد آخر . ومثل هذه المواقف هي بالضبط نقيض التفاوض كما أن المجادلات المتبادلة ليست البديل عن المفاوضات وليس لنا الا ان نعتبرها ستارا يختفي وراءه الرفض الحقيقي للبنود الأساسية في جدول أعمال اللجنة .

ان الاتجاه المأساوى نحو المجابهة يؤكد اخفاق نظام من العلاقات الدولية قائم على تقاسم مناطق النفوذ بين الكتلتين . ولا يمكن لهذا النهج - الذى يعتمد فيه السلم والأمن الدوليين على توافر الثقة بين الكتلتين فقط ويرتبط فيه مصير أغلبية الجنس البشرى بمصير اقليم بعينه - الا أن تكون له نتائج مباشرة على الجهد المبذول لنزع السلاح وعلى أعمال لجنة نزع السلاح .

وان مفهوما للأمن الدولي تكون فيه تسوية النزاعات أمرا يقتضي بالضرورة التوفيق بين القوى العظمى هو مفهوم خطر ، ذلك أنه عندما يثبت نجاحه فانه يجعل الفوائد النسبية للانفراج قاصرة على بلد بعينه ، على حساب بقية العالم .

وان ما يدعى بفترة الانفراج ، التي اقتصرت على الصعيد السياسي ، والتي أقتضت اجراء محاولات لاقامة توازن في القوى ، أثبتت عدم مقدرتها في المحافظة على السلم ولا تزال أقل مقدرة على كبح سباق التسلح لذلك ليس ثمة ما يدعو الى أقل شعور بالمفاجأة اذا وجد هنالك تسارع مستمر نوعي وكمي في سباق التسلح .

وظللنا نرى كل سنة ، ولا حيلة لنا في ذلك ، استحداث اسلحة يتزايد فتكها وتتزايد كلفتها بتزايد تطورها • فسباق التسلح في الفضاء الخارجي وفي المحيطات يتخذ الآن أبعادا جديدة تشكل مصدرا اضافيا للتوتر • والتكنولوجيات الجديدة الاسلحة تؤدى الى حدوث تغييرات تعبوية واستراتيجية تخفض ، في كل يوم يمر ، عتبة احتمال حدوث كارثة نووية • ويبدو أننا نتحرك مبتعدين أكثر فأكثر عن هدف نزع السلاح العام الكامل الذى استمر في جدول أعمال المنظمات الدولية لعدة عقود •

وينظر الآن الى وجود الترسانات النووية على أنه أخطر تهديد لمستقبل البشرية • كما أن استراتيجية الردع النووى ، التي يزعم أنها تقف ضمانة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، تحمل معها بذور منافسة لا ينتهي مداها في حلبة الاسلحة النووية • انها ، بدل ان تشجع على الانفراج ، تزيد من انعدام الثقة بين الشركاء وتثير الفوارق الايديولوجية بين الكتلتين • كما انها تعزز سياسة مناطق النفوذ وتغذى الخصومة بين الكتل •

ومع ذلك ، فثمة ما هو أكثر من ذلك سخفا ، وهو أن التبديد الهائل في الموارد البشرية والمادية والمالية ، الذى تولده هذه السياسة ، انما هو استنزاف ضخم للاقتصاد العالمي في غير صالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية •

والحقيقة أنه لا يمكن بناء نظام أمن دولي على أساس من الترسانات النووية وأنه لا يمكن نكران أن أى تقدم يتحقق في الجهد المبذول لنزع السلاح سيخلق الشروط المواتية لتوسيع نطاق الانفراج وتعزيزه •

اننا ، اذ نرسم صورة قاتمة نوعا للوضع الدولي ، لا نهدف الى اضافة المزيد الى التشاؤم العام، الا أن خطورة الوضع وجديته ، أمر لا يسمح لنا بالتغاضي عن الأخطار التي تهددنا •

ان ما يساورنا من الهم والقلق على سباق التسلح الذى هو الآن جزء من اهتماماتنا البيئية اليومية يجد التعبير عنه بشكل متزايد في شكل وعي جماعي بضرورة تجنب الكارثة •

ان التظاهرات التي حدثت في كثير من البلدان في الاشهر الأخيرة لصالح نزع السلاح بوادر مشجعة على الرفض السلبي للقول بأخطار تهدد بقاء البشرية ناجمة عن سياسة الردع النووى •

ويرى وفد بلدى ، ان هذا الاتساع في حركة الاجتماع التي لا تحدها حدود سياسية أو ايديولوجية أو جغرافية لا ينبغي اعتبارها مجرد تظاهرة تقوم بها عناصر متطرفة فقدت اتصالها بالواقع • انها ، على العكس من ذلك ، " احدى أكبر البتائر السياسية الواعدة اليوم " وعلينا مراعاة هذه الرغبة العميقة والمشروعة في العيش في عالم يخلو من الخوف المستمر من وقوع الكارثة •

ان هذه المطالبة بنزع سلاح حقيقي وفورى ، التي تنادى بها الآن قطاعات من الرأى العام تتزايد اتساعا ، هي صدى لما اتخذته هيئات دولية من توصيات وقرارات لصالح نزع السلاح • فهل ثمة ما يدعو الى التذكير في هذا الصدد ، كما قام بذلك الكثير من المتحدثين قبلي ، بأن الجمعية العامة قامت ، في آخر دورة لها ، باعتماد ٥٠ قرارا بشأن مشاكل نزع السلاح ؟

ان الدورة الحالية للجنة هي ، دون أى شك ، ذات أهمية خاصة ، نظرا لانها تنعقد في الفترة التي تسبق انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • وبينما نعتقد

ان اللجنة غير مجبرة على النهوض بكل ما عهد اليها من المهام قبل الدورة الاستثنائية الثانية ، فاننا لا نرى كيف يمكنها الذهاب أمام الجمعية العامة وجعبتها خالية من أية نتائج مهما كانت أهميتها لتقدم تقريرها عنها .

ولا يمكن الانكار بأن عدم وجود نتائج ايجابية سينال كثيرا من مصداقية اللجنة ويثير الشكوك حول فعالية الآلية التي تم انشاؤها في الدورة الاستثنائية الأولى . ومع ذلك ، فقد كان يبدو على هذه الآلية في البداية أنها مؤكدة النجاح : فلأول مرة وجدت القوى النووية الخمس نفسها جالسة حول منضدة للتفاوض ، وتم وضع موجز لاطار تحقيق نزع سلاح عام كامل في الوثيقة الختامية المعتمدة بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية الأولى وتم تحديد المبادئ والأهداف والأولويات تحديدا واضحا ، كما تم النهوض بكثير من الدراسات في شتى ميادين نزع السلاح .

كيف لنا اذن ، وبعد أربع سنوات من المفاوضات ، أن نعلل السبب في أن أيا من توصيات الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح لم يكتب لها التنفيذ في الواقع ؟

لا يمكننا ، لسوء الحظ ، أن نرى أمامنا تعليلا غير انعدام الارادة السياسية والتصميم من جانب القوى الرئيسية . وتتزايد قناعتنا في أن الارادة السياسية ، في المرحلة الحاضرة ، هي العامل الحاسم لعقد مفاوضات حقيقية بشأن تدابير نزع السلاح .

وكيف تكون لجنة نزع السلاح اذن ، وبعد ثلاث دورات سنوية ، غير قادرة على البدء بمفاوضات بشأن البنود التي تتمتع بالأولوية القصوى والمتصلة بغرض حظر شامل على التجارب النووية ووقف سباق التسلح ، تلك البنود التي ظلت في جدول أعمال المفاوضات لعقدين من الزمن مع انه تم استكشاف جميع جوانبها ؟

وفضلا عن ذلك ، كيف يتأتى للمرء أن لا يصدر حكما قاسيا على تصلب بعض القوى النووية التي لم تغير حتى الآن من تصريحاتها من جانب واحد الهادفة الى تقديم ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للاسلحة النووية ، بل فرضت المزيد من الالتزامات على هذه الدول الأخيرة ؟ كيف يمكن أن تكون القوى الحائزة للاسلحة النووية بمثل هذه اللامبالاة ازاء الاهتمامات الامنية التي تشغل بال الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ولا سيما تلك التي رفضت تسليم مصيرها الى أى من القوتين العظميين ، دون أن تجلب بذلك على نفسها الأحكام القاسية من الموقف الذي اتخذته .

والآن ، وقد أخذت أخطار استئناف سباق تسلح نووى في الاتضاح ، فاننا نتساءل عن الأساس المنطقي الممكن وجوده في رفض منح الفريق العامل المعني بالاسلحة الكيميائية ولاية اكثر تحديدا تمكنه من التفاوض بشأن صياغة نص لاتفاقية تعنى بحظر التجارب الكيميائية . غير أننا ندرك ، بفضل النتائج التي توصل اليها الفريق العامل ، اننا الآن أقرب الى عقد اتفاق بشأن الأسلحة الكيميائية منا الى أى تدبير آخر تم اتخاذه في اطار مساعي لجنة نزع السلاح .

واننا نتساءل أيضا عما اذا كنا في موقف يسمح لنا بتقديم البرنامج الشامل لنزع السلاح ليتم اعتماده في الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح وهو البرنامج الذى قامت هيئة نزع السلاح بتحديد عناصره ؟ اننا لا نرى سببا يدعو الى التفاؤل ، نظرا للوقت القليل المتبقي لنا وللاختلافات في الآراء التي لا زالت باقية ، على الرغم من الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ .

تمة اسئلة لا يمكن أن نعثر على جواب لها الا في الافتقار الى ارادة عقد مفاوضات حقيقية. والواقع، وهذا أكثر ما يدعو الى الاسف، أن بعض القوى مستمرة في اصرارها على اعتبار نزع السلاح أمرا يتوقف على رسالتها في العالم دون اقامة وزن للنهج المتعدد الأطراف.

وقد سبق أن واتت وفد بلدي فرصة رفض هذا التصور. كما كانت لديه أيضا فرصة التأكيد على أن القوى العسكرية العظمى تتحمل مسؤولية خاصة عن ضمان السلم في العالم.

ومن ثم يكون وفدي من دعاة الرأي القائل بأن على لجنة نزع السلاح أن تأخذ على عاتقها بالكامل مهمة اعداد تدابير لنزع السلاح. وينبغي، بالطبع، تشجيع الجهود الثنائية أو الاقليمية واننا نرحب بأي اتفاق يمكن التوصل الى عقده داخل مثل هذا الاطار. غير أن مثل هذه الجهود لا يمكن أن تكون بديلا عن عمل لجنة السلاح كما أنها أقل من أن تصلح ذريعة لمنع هذه الهيئة التفاوضية من النهوض بمهمتها الرئيسية.

وان وفد بلدي مقتنع بأن نظام الفريق العامل المخصص هو الوسيلة الوحيدة للقيام بمفاوضات موضوعية بشأن شتى البنود الموجودة في جدول أعمال اللجنة. ومن رأيه، لهذا السبب، وجوب اعادة انشاء الأفرقة العاملة المخصصة الأربعة بحيث يمكنها استئناف عملها فورا بموجب ما لديها من الاختصاصات الحالية، في حين تنظر لجنة نزع السلاح في مسألة توسيع هذه الاختصاصات. وتحضرنا، على الأخص، الاختصاصات الممنوحة للفريق العامل المخصص المعني بالاسلحة الكيميائية.

ونأمل أيضا وبكل قوة أن تكون لجنة نزع السلاح قادرة أيضا على التوصل الى توافق في الآراء دون ابطاء بشأن انشاء فريقين عاملين للتفاوض بشأن ابرام معاهدة حظر للتجارب النووية ووضع تدابير لوقف سباق التسلح. وهاتان، كما نعلم جميعا، مسألتان لهما الأولوية القصوى وتقعان في صميم قضية نزع السلاح. وهل ثمة حاجة الى التذكير بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة قامت في العام الماضي بالحث ثانية في قراراتها ٣٦/٨٤ و ٣٦/٨٥ و ٣٦/٩٢ هاء و ٣٦/٩٢ واو، على وجوب القيام على سبيل الاولوية باجراء مفاوضات بشأن هاتين المسألتين في دورة ١٩٨٢ لهيئة نزع السلاح.

وفيما يتعلق بالاسلحة الكيميائية، وهي المسألة التي لا تعلو عليها في الاولوية الا مسألة الاسلحة النووية، فنحن على اقتناع من أن من الممكن احراز نتائج ايجابية، بفضل ما قام به الفريق العامل من عمل مرموق، لو قبل جميع المشاركين تبادل التنازلات الضرورية بشأن المسائل المعلقة.

وعلى الرغم من التقدم الطفيف الذي حققه الفريق العامل المخصص المعني بضمانات الأمن السلبي، فان وفد بلدي يعتقد أن على هذا الفريق متابعة عمله لاننا مقتنعون بأن من الممكن التوصل الى عقد اتفاق اذا قامت بعض الدول الحائزة للاسلحة النووية باعادة النظر في مواقفها من وجهة نظر الصالح العام ومراعاة قلق الدول غير الحائزة للاسلحة النووية على أمنها.

وينبغي على الفريق العامل المعني بالبرنامج الشامل لنزع السلاح السعي للتوصل الى اتفاق شامل بشأن اتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح في مراحل واضحة التحديد طبقا للبرنامج الزمني. ولكي يكون هذا الاتفاق فعالا، ينبغي له أن يتضمن صيغة ترتب التزاما على الدول فيما يتصل بتنفيذ التدابير المتفق بشأنها. ويؤيد وفدي تأييدا راسخا المقترحات الواردة في الوثيقة CD/223 التي

نرى أنها مقترحات واقعية وبناءة • واننا نأمل مخلصين في أن يكون بالوسع تقديم اتفاق يتم اعتماده في الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، كما أننا واثقون من أن ذلك سيكون عنصرا جوهريا يمنح نزع السلاح زخما جديدا •

وأخيرا ، ومع أننا لا نولي المفاوضات بشأن الاسلحة الاشعاعية أعلى أولوية ، فاننا نرى أن من الممكن احراز تقدم اذا روعيت مواقف شتى المجموعات بروح بناءة حقيقية •

لقد عمل بلدى دائما لصالح تخفيف حدة التوتر بين الكتل وزوال التحالفات العسكرية وتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية • كما أن وفد بلدى يمثل بلدا غير منحاز يدافع ، ومعه كثير من الدول الأخرى ، عن حق غالبية سكان كوكبنا في جني الفائدة من التقدم الاقتصادى والاجتماعي وفي العيش دون خوف من نشوب حرب عالمية •

لقد أكدت دراسات كثيرة على الروابط الوثيقة الموجودة بين التنمية وبين نزع السلاح، واننا نشاطر في الاقتناع بأن نزع السلاح والسعي لتحقق السلم مرتبطان معا ارتباطا لا تنفصم عراه • ورغم المصاعب والحواجز التي تقف في طريق احراز تقدم حاسم في أعمالنا ، فان وفدى يحدوه الأمل الشديد في أن يكتب للمثل العليا لاقرار السلم بين الأمم وتطوير الشعوب واقامة مجتمع دولي أكثر انصافا ، الغلبة على محاولات التسلط والهيمنة •

الرئيس : اشكركم على الكلمات الرقيقة التي وجهتموها الى الرئاسة • واعطي الكلمة الآن لممثل بورما ، السفير مونغ مونغ ني •

السيد مونغ مونغ ني (بورما) : اسمحوا لي بادئ ذى بدء بأن انتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفد بورما للاسلوب الفعال والنزيه الذى تديرون به ، سيدى الرئيس، عمل هذه اللجنة • وان وفدى على يقين من أنه سيتم احراز تقدم في ظل رئاستكم القديرة • وقبل أن أبدأ الجزء المضموني من بياني ، أود أيضا أن اشكر الممثلين الموقرين الذين سبقوني في الكلام على كلمات الترحيب الطيبة التي وجهوها لي ولزملائي الذين انضموا مثلي مؤخرا الى هذه اللجنة • وانه لشرف عظيم لي أن اضطلع بمسؤولياتي كممثل لبلدى في لجنة نزع السلاح وأن اشترك في عملها ، وهو عمل بالغ الأهمية لمستقبل البشرية جمعاء • وعلى الرغم مما قد نصادفه من عقبات وما قد نواجهه من تحديات ، فاننا نأمل مخلصين ان يتم خلال هذه الدورة تحقيق تقدم يتناسب مع ما تبديه جميع الوفود من تفان وتبذله من جهود في عملنا •

وفي كل ميدان من ميادين السعي الانساني ، من الضرورى في بعض الاحيان تقييم الوضع • ولهذا السبب ، يرى وفدى أنه ينبغي لنا أيضا أن نعرف بآرائنا مثل العديد من الوفود الأخرى التي فعلت ذلك في كلماتها منذ أن بدأت هذه اللجنة دورتها الحالية في ٢ شباط/فبراير • وهذا ، في اعتقادنا ، ضرورى ، لا سيما وأن اللجنة تقترب خلال الدورة الحالية من الذكرى العشرين لانشائها • ويجب الا يغيب عن اذهاننا أيضا انه لم يبق هناك الا وقت قصير لتقديم تقرير الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

اذا استعدنا في اذهاننا ما حققناه من انجازات ، نجد لزاما علينا أن نضم صوتنا الى مجموعة الأصوات التي ارتفعت حول هذه المائدة منذ أن بدأت اللجنة دورتها الحالية لنقول ان انجازاتنا قصرت كثيرا عن أهدافنا وغاياتنا • واذ نقول هذا ، فاننا لا نقلل من اهمية

الاتفاقات التي تم التوصل اليها حتى الآن ، لأن المفاوضات التي جرت بشأنها استغرقت سنوات من الجهود الحثيثة • وما من شك في أن هذه الاتفاقات هامة في حد ذاتها • الا أنه يتعين أن نتفق على تدابير موضوعية بشأن نزع السلاح اذا كنا نريد ان نتقدم نحو الهدف النهائي ، هدف نزع السلاح العام والكامل • وفي الوقت نفسه ، نحن لا نعمل في بيئة ساكنة • فسباق التسلح المستمر ، بشدته وضخامته ، يتعدى الى حد كبير جهود هذه اللجنة في ميدان نزع السلاح ويجعل مهمتنا أشد صعوبة •

وبالرغم من ان هذه اللجنة مستقلة من الناحية الفنية ، فانها ، بوصفها المحفل المتعدد الاطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح ، مسؤولة تجاه المجتمع الدولي ، وارتباطها بالامم المتحدة ، من خلال قرارات هذه الاخيرة ، عنصر لا غنى عنه لسير عملها • ولولا المبادئ التوجيهية التي حددها لنا المجتمع الدولي ، لكنا نبحر فوق بحر مجهول • وعندما ننتقص من أهمية قرارات الأمم المتحدة أو نقلل من مغزاها فاننا لا نقدر عملنا حق قدره •

والولاية التي حددها لنا المجتمع الدولي في الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، والمدرجة في صلب الوثيقة الختامية ، توفر استراتيجية متكاملة وشاملة لنزع السلاح ، تلقى أوسع دعم وتأييد من جانب المجتمع الدولي • ومن واجبنا أن نترجم المبادئ المدرجة في الوثيقة الختامية الى برنامج عمل متكامل • وما سنقوم به من عمل هنا خلال الوقت المتبقي لافتتاح الدورة الاستثنائية الثانية له تأثير كبير على حصيلة الدورة • ومن المهم أن نبذل قصارى جهدنا للوفاء بتعهداتنا ، وهو ما ينتظره منا المجتمع الدولي بفارغ الصبر • وينبغي ألا ننسى أيضا أن العنصر الاساسي الضروري لتقدم المفاوضات هو الارادة السياسية للدول ، وأنه بدون هذه الارادة ، فان جهودنا لن تؤتي الا بثمار قليلة •

لقد قيل الكثير عن تدهور المناخ السياسي الدولي وعن تأثيره على نزع السلاح • وما من شك في أن توفر مناخ سياسي مؤات يوجد شعورا من الثقة والاطمئنان بين الدول يساعد على انجاح مفاوضات نزع السلاح • وهذا المنطق صحيح أيضا في الاتجاه المعاكس • فلجوء القوى الكبرى الى بناء ترسانات عسكرية ضخمة ، بسبب عدم وجود ثقة متبادلة ، أصبح الآن ، بسبب طبيعة سباق التسلح ذاتها ، وما يمثله هذا السباق من تهديد لمصالحها الامنية الحيوية ، العقبة الرئيسية أمام تحسين العلاقات بينها • وتحقيق نتائج ملموسة في ميدان نزع السلاح يمكن ، في المقابل ، ان يخلق ظروفا مؤاتية لاشاعة جو من الثقة والاطمئنان المتبادلين • وبالتالي ، ينبغي الا يعتبر تدهور المناخ السياسي الدولي سببا لتأخير المفاوضات بشأن نزع السلاح ، وخاصة في ميدان الاسلحة الاستراتيجية •

ان القلق الرئيسي الذي يساور العالم اليوم هو امكانية نشوب حرب نووية عامة • ومن هنا جاءت الأهمية الحيوية لتجنب مثل هذه الكارثة من أجل ضمان بقاء البشرية • وطالما بقيت هناك أسلحة نووية ، فان خطرها سيظل مسلطا على البشرية كسيف دمقليس ، وسيظل خطر نشوب حرب بسبب حادث أو خطأ في الحساب أو خلل في الاتصالات ممكنا ، اذ ما من أحد يستطيع أن يقول ان الآلات التي تراقب هذه الاسلحة لا تخطئ وان الرجال الذين يراقبون الآلات معصومون • ان سعي الدول الى ضمان امنها عن طريق احتياز أسلحة نووية وتكديسها بصورة متزايدة يهدد أمن البشرية • ولهذه الاسباب ، فان نزع السلاح ووقف سباق التسلح النووي يشكلان لب قضية نزع السلاح • فلن نخدم اذن قضية السلم والامن العالميين اذا حاولنا أن نقلل من خطر الحرب النووية أو أن نخلط حل مسائل نزع السلاح النووي بجوانب أخرى لنزع السلاح •

والحد من عناصر الاستراتيجية للتسلح النووى عنصر لا غنى عنه في عملية نزع السلاح النووى. وفرض قيود ذات معنى على سباق التسلح الاستراتيجي يمكن ان يخلق ظروفا مؤاتية قد يكون لها أثر ايجابي على تفادى خطر نشوب حرب نووية وأن يسهل عملية نزع السلاح النووى • وقد علق المجتمع الدولي آمالا كبيرة على التصديق على معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية • الا أن هذه الآمال لم تتحقق بسبب ما حدث من تغيرات في وجهة المذاهب الاستراتيجية وما اتخذ على اثرها من قرارات على المستوى السياسي • وينعكس القلق العميق للمجتمع الدولي في القرار ٣٦/٩٧ طاء المعتمد أثناء الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة •

لقد أعلنت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ان اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووى ومنع الحرب النووية يحتلان أعلى مرتبة من الاولوية ، وأن من الامور الاساسية وقف سباق التسلح النووى بجميع مظاهره ، وقلب اتجاهه ، بغية تفادى خطر حرب تستخدم فيها أسلحة نووية • فمن واجب هذه اللجنة اذن أن تنظر بصورة جدية خلال دورتها الحالية في هذه القضية البالغة الأهمية • وان انشاء فريق عامل مخصص لنزع السلاح النووى ، الذى طال انتظاره ، يوفر لنا هيئة مناسبة لتوجيه المفاوضات المتعددة الأطراف الى تدابير ملموسة لنزع السلاح النووى •

ان حظر تجارب الأسلحة النووية هو مسألة ذات أولوية يجب على اللجنة أيضا أن تحلها بصورة فعلية • ولقد بدأت المفاوضات الدولية بشأن الوقف الكامل للتجارب النووية منذ أكثر من عقدين — قبل انشاء اللجنة بوقت طويل — وبالرغم من الجهود الدائبة المبذولة في هذا المحفل وغيره ، فان هذه المسألة تحدت بعناد كل حل • وكان الأمل عند التوقيع على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب أن يشكل هذا الصك خطوة نحو حظر كامل للتجارب ، الا أن هذا الأمل قد خاب ، نظرا لأن التجارب النووية ، وخاصة تلك التي تجريها الدول الرئيسية الحائزة للاسلحة النووية ، مستمرة بلا انقطاع • ولقد تم التأكيد مرارا وتكرارا على أن التجارب النووية التي تجريها الدول الرئيسية الحائزة للاسلحة النووية تهدف الى زيادة تطوير ترساناتها النووية • وبالاضافة الى ذلك ، فان اثر الانتشار الرأسي للاسلحة النووية على الانتشار الافقي لهذه الاسلحة هو أيضا عامل هام لا يمكن تجاهله •

وما هو ضرورى الآن للتوصل الى اتفاق بشأن حظر التجارب هو الارادة السياسية للقوى الكبرى النووية • ومن المناسب أن نذكر في هذا الصدد بأن الامين العام أعلن في عام ١٩٧٢ ان جميع الجوانب التقنية للمشكلة قد استكشفت بصورة كاملة تماما بحيث لا يحتاج الأمر الآن الا الى قرار سياسي للتوصل الى اتفاق نهائي • وقد كرر هذا الاعلان في القرار ٣٦/٨٤ المعتمد أثناء الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة •

وقد أدى عدم التمكن في الماضي من التوصل الى توافق في الآراء لانشاء فريق عامل مخصص في هذه اللجنة ، على نحو ما اقترحته مجموعة الـ ٢١ ، الى تعطيل المفاوضات الموضوعية • وبالرغم من أن مسؤولية وقف تجارب الاسلحة النووية مناطة بالدول الحائزة للاسلحة النووية ، فان جميع الدول مهتمة بعقد معاهدة لحظر التجارب في وقت مبكر • وبالتالي ، من المستحسن جدا ، ازاء قضية تثير مثل هذا القلق العام ، البحث عن حلول من خلال نهج متعدد الأطراف ، وسيكون لانشاء فريق عامل مخصص ذى ولاية فعالة ، امرا مناسبا جدا •

وأود الآن ان ابدى بعض الملاحظات بشأن المسألة التي وصفها العديد من المتحدثين الموقرين قبلي بأنها تعتبر ، بحق ، واحدة من أكثر القضايا المعروضة على هذه اللجنة الحاحا • ان المجتمع الدولي يعلق آمالا كبيرة على نوع البرنامج الشامل لنزع السلاح الذى ستعرضه اللجنة • وعلينا أن نكون على مستوى هذه الآمال اذا كنا نريد أن نثبت جدوانا كمحفل تفاوض متعدد الأطراف فعال وأن نبرهن عن اخلاصنا لقضية نزع السلاح بتقديم حل لهذه المسألة البالغة الأهمية • وعلينا ، اثناء تأدية مهمتنا ، ان ندرك أولا أنه يجب التوفيق بين النهج والمفاهيم الأساسية اذا كنا نريد أن نتقدم في وضع تفاصيل ما ينبغي أن يكون عليه برنامج شامل لنزع السلاح •

وفي هذا الصدد، يود وفدى الانضمام الى ممثلين آخرين ، وخاصة ممثلي مجموعة الـ ٢١ ، ليحث جميع الاطراف المعنية على ابداء ارادة سياسية في جهودنا المشتركة لوضع برنامج شامل مقبول •

ويشاطر وفدى مجموعة الـ ٢١ رأيها الاجماعي القائل انه يمكن وضع اطار ملموس وفقا للمقترحات الواردة في ورقات العمل المقدمة من الفريق • ونعتقد أن هذه خطوة في الاتجاه الصحيح ، اذا أخذنا في الاعتبار ان هذه الورقات قد صيغت استنادا الى قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة المتصلة بعمل هذه اللجنة ، وخاصة الوثيقة الختامية ، وتقرير هيئة نزع السلاح التابعة للامم المتحدة ، واعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح •

تلك هي بعض الافكار التي أحببنا أن نبديها في الوقت الذى تبدأ فيه اللجنة عملها لهذه الدورة • وبطبيعة الحال ، سنقوم خلال هذه الدورة بتفصيل وجهات نظرنا بشأن هذه المسائل وغيرها من المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة •

الرئيس : اشكركم على الكلمات الرقيقة التي وجهتموها الى الرئاسة •

لقد استنفذنا الوقت المتاح لهذا الصباح • واذا لم يكن هناك اعتراض ، اقترح أن نعلق الجلسة العامة الان وان نستأنفها في الساعة الثالثة من بعد ظهر هذا اليوم •

علقت الجلسة في الساعة ١٢/٥٥ واستؤنفت في الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم ، تستأنف الجلسة العامة ١٥٥ للجنة نزع السلاح • وستستمع اللجنة الى بقية المتكلمين المسجلين على القائمة لهذا اليوم • أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين، السفير كاراساليس •

السيد كاراساليس (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية ، ترجمة عن الانكليزية) : سيدى الرئيس، أود أولا أن أعرب عن تعوري بالارتياح لتوليكم رئاسة أعمال هذه اللجنة ، وأن أؤكد لكم أن وفد جمهورية الأرجنتين سيتعاون معكم بكل ما في وسعه لمعاونتكم في مهمتكم الهامة هذه • كما أود في نفس الوقت أن أعرب عن شكرنا للسيد ساني ، سفير اندونيسيا ، على توليه رئاسة مداولاتنا حتى بداية هذا الشهر بطريقة ودية وقديرة للغاية • وأود أيضا أن أضيف ترحيبي بالممثلين الجدد الذين انضموا الى هذه اللجنة ، وأن أؤكد لهم أنهم سيحصلون على التعاون الكامل من وفد جمهورية الأرجنتين • وكل ما قلته حتى الآن، كان مصدر ارتياح لي ، ولكن يؤلمني الآن أن أتقدم آسفا لوفد ايطاليا الموقر بعزاء وفدى له على وفاة السفير الموقر كوردييرو دى مونتيزيمولو • وأرجو من وفد ايطاليا أن ينقل هذه المشاعر الى حكومته والى أسرة السفير الراحل مونتيزيمولو •

تناولت البيانات التي القيت حتى الآن أمام هذه اللجنة موضوعين مشتركين ، وأعتقد أننا لاحظنا ذلك جميعا • فأكد المتحدثون في المقام الأول على حقيقة ثابتة ، وهي أن المجتمع الدولي سيتسرع في دراسة متعمقة لاحدى المشكلات الأساسية التي تواجهنا في عصرنا هذا ، وهي مشكلة نزع السلاح ، وذلك في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • وما من شك في أن المجتمع الدولي سيحكم على المهمة التي أنجزتها الهيئة المسؤولة بوجه خاص عن تحقيق نتائج ملموسة في هذا الميدان ، أى لجنة نزع السلاح •

والموضوع المشترك الثاني الذى اتسمت به هذه المناقشة هو الادراك العام بتدهور المناخ السياسي الدولي اليوم ، مع الاسراع بعزو مسؤولية هذا الوضع الى الغير • فقد توالت الاتهامات والاتهامات المضادة ، والانتقادات والدفوع بسرعة غير عادية وغيرت بشكل جذرى أسلوب المداولات ، التي ينبغي لها من حيث المبدأ أن تدور حول بنود جدول أعمالنا ، أو أن تقتصر مهما تكن الظروف على مسائل تدخل في نطاق اختصاص اللجنة •

والحق أن أى من الملاحظات التي أبديتها الآن ليست مبتكرة ، وانما تسلط الضوء فقط على حقيقة لا يمكن لنا أن نتجاهلها ، ويجب علينا مواجهتها •

ولا يعتبر اضفاء طابع سياسي على مناقشة كان المقصود منها أن تكون مناقشة تقنية عاملا سلبيا في حد ذاته • فليس نزع السلاح بالموضوع الذى يمكن معالجته خارج محيط الأحداث الدولية ومحركيها ، ولا سيما الذين يقومون بدور أساسي بحكم ما لديهم من قوة ونفوذ • ونزع السلاح والأمن هما وجهان لقطعة واحدة من العملة •

ولا شك أن فهم كل منا للوضع الدولي الذى يشغلنا جميعا وادراكه له من العناصر الفعالة التي تتسم بها أعمالنا • وعلى أية حال ، يساعدنا ادراك الوضع الدولي على تجنب الاستغراق أكثر مما ينبغي في بحث الموضوعات التي تدخل في اختصاصنا في معزل عن الواقع الذى يحيط بنا ، وهو واقع لا بد وأن نأخذه في الاعتبار حتى لا نصاب بخيبة أمل اذا حاولنا المستحيل •

وان كانت للمناقشات السياسية قيمة في بعض الأحيان ، فان هذه القيمة تزول اذا طالت المناقشة واذا امتصت طاقتنا وأصبحت الموضوع المستديم الذى تدور حوله مداولاتنا • ولقد أعرب كل الممثلين أو غالبيتهم عن آرائهم ، وقيموا الظروف التي تسود الوضع الدولي في مختلف أنحاء العالم ، وقدروا الأوضاع وحكموا على المسؤولين عنها • ويكون استمرار ذلك مجرد تكرار غير مجدى • ونأمل بعد اجتياز هذه المرحلة ، التي ربما تكون ضرورية بل مفيدة ، أن تعود المناقشات الى مجراها الطبيعي حتى نتمكن من تكريس اهتمامنا ، دون ما يصرف انتباهنا ، الى التحدى الذى يواجهنا في الأجل القصير ، وهو أن نتقدم بأكبر مساهمة ممكنة الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة ، في حدود النتائج الضئيلة التي حققتها جهودنا في السنوات الأخيرة •

ولا نستطيع مع الأسف أن نتهرب من تلك الحقيقة فمن المؤكد أن نتائج أعمال لجنة نزع السلاح لن تحظى بثناء حار ، وهذا أمر خطير بشكل خاص في مجال نزع الأسلحة النووية •

ويجب ألا يكون هناك أى شك حول مدى الحاح هذه المشكلة وأولويتها ، وتعمدت استخدام عبارة " يجب ألا " اذ استمع وفدى باندهاش وبحيرة الى بعض التفسيرات المخالفة لذلك المعنى ، لا سيما داخل الفريق العامل المخصص ببرنامج شامل لنزع السلاح •

ويقضي مفهوم " الأولوية " بداهة بوجود نوع من تسلسل الأفضلية والأهمية • ويعني تخصيص أولوية لمجموعة من المسائل التي تشمل الأسلحة النووية وغير ذلك من أسلحة التدمير الشامل والأسلحة التقليدية ، بما في ذلك تلك التي تعتبر مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ، دون وصفها في تسلسل ما ، يعني تفريغ مفهوم الأولوية من محتواه • لانه اذا ما خصصت أولوية لمجموعة المسائل بأكملها تكون النتيجة في الواقع عدم تمتع أى منها بأولوية •

وقد استمعنا تبريرا لهذا الموقف ، الى تفسير متوتر بعض الشيء للوثيقة الختامية • فيما قد تحتوى هذه الوثيقة على بعض الجمل الغامضة كغيرها من الوثائق التي جاءت نتاجا للحلول الوسط ، فهي تضم أيضا جملا كثيرة أخرى على درجة من الوضوح تحول دون امكانية وجود أى اختلاف في تفسيرها • ولن اقتبسها بنصها ، اختصارا للوقت ، فهي على أى حال معروفة لنا جميعا ولا يمكن أن نتجاهلها دون انتهاك المبدأ الأساسي لأى تحليل لوثيقة دولية ، وهو حسن النية •

ولكن علاوة على الأولويات المحددة في الوثيقة الختامية ، وعلاوة على ما تقترحه قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتنادى كلها بالحاجة الملحة الى توقف سباق التسلح النووى ، هناك حقيقة واحدة لا تنكر ، وهي أن العالم بأجمعه قلق - بل قلق للغاية لو صدقنا الصحف اليومية - بسبب احتمال نشوب حرب نووية وبسبب الزيادة المستمرة في عدد الأسلحة القادرة على احداث مثل هذه الحرب وفي قوتها المدمرة •

وثمة سؤال واحد سيسيطر على أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة منذ بدايتها ، وهو : ماذا فعلت لجنة نزع السلاح بخصوص هذه المسألة التي تتعلق بها أهم بنود جدول الأعمال ؟ ومما يؤسف له أن الاجابة على هذا السؤال سلبية الى أقصى الحدود • فلم تفشل لجنة نزع السلاح فقط في التفاوض حتى الآن بشأن منع تجارب الأسلحة النووية ، بل فشلت في التفاوض حتى بشأن الموضوع الأوسع نطاقا الذى يشكل موضوع البند ٢ من جدول أعمالها • ولم تستطع حتى أن تنشئ الجهاز الذى يعرف عنه أنه أكفأ طريقة لاجراء المفاوضات ، الا وهو الافرقة العاملة الملائمة •

ويجب الا نخدع أنفسنا ، اذ سيكون هذا أخطر جوانب القصور وسيؤثر على أى تقييم انتقادى لفعالية لجنة نزع السلاح • وعلى الرغم من أن المسائل الأخرى التي تعنى بها اللجنة بصورة فعالة تعتبر ذات أهمية جوهرية ، بالنسبة الى الرأى العام وفي واقع الأمر ، فليست هناك اى مسألة أكثر أهمية وخطورة من مسألة نزع الأسلحة النووية •

ونأمل حقا أن تستطيع لجنة نزع السلاح في دورتها الحالية تحقيق تقدم حقيقي في هذا الميدان • ولقد سعت مجموعة الـ ٢١ دون انقطاع وقدمت اقتراحات خطية بشأن ترجمة هذا الاهتمام الذى يدعيه الجميع الى أفعال • ولم يفت الأوان لاتخاذ خطوة أولى ، فلنفعل ذلك ولنبادر باجراء مفاوضات فعلية ، وهو ما يطالبنا به المجتمع الدولي وما تلزمنا به ولايتنا •

ولما كان " منع نشوب حرب نووية وتخفيض مخاطر نشوب حرب نووية مسألتان لهما أولوية عليا ، وينبغي لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح أن تنظر فيهما " ، اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء في دورتها الأخيرة القرار ٣٦/٨١ باء ، وهو القرار الذى أخذت العبارات السابقة من احدى فقرات ديباجته •

وكان وفد الارجنتين هو الذى تقدم بالمشروع الأصلي للقرار ٣٦/٨١ باء ، الى جانب وفود بلدان أخرى صديقة • ويدرك هذا القرار ، الذى يكرر بعض العبارات الواردة في الوثيقة الختامية ،

" الخطر الذى يتهدد بقاء البشرية ذاته ، نتيجة وجود الأسلحة النووية واستمرار سباق التسلح " ، وأن " ازالة خطر نشوب حرب عالمية ، أى حرب نووية ، هي أشد مهام يومنا الحاضر خطورة والحاحا " .

" واذ تدرك المسؤولية الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية " ، تحث الجمعية العامة في الفقرة الأولى من القرار " ... جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تقدم الى الأمين العام بحلول ٣٠ نيسان /ابريل ١٩٨٢ ، وجهات نظرها ومقترحاتها واقتراحاتها العملية لضمان منع نشوب حرب نووية " .

وتتضمن الفقرة الثانية من نفس القرار طلبا مماثلا موجها الى جميع الدول الأعضاء الأخرى الراغبة في ذلك أن تفعل الشئ نفسه حيث " أن جميع الدول الأعضاء تتقاسم مسؤولية انقاذ الأجيال القادمة من ويلات حرب عالمية أخرى " . وعلى الدول الحائزة لأسلحة نووية في المقام الأول أن تقدم اقتراحات ومقترحات لمنع نشوب مثل هذه الحرب ، وذلك لأنها هي التي تمتلك على وجه التحديد ترسانات من الأسلحة القادرة على اشعال حرب نووية .

ولم يعد يوم ٣٠ نيسان /ابريل ١٩٨٢ بعيدا . ونأمل جديا ألا تتجاهل الدول الحائزة للاسلحة النووية النداء الذى وجهته الجمعية العامة اليها وأن تضمن عند مناقشة أهم مسألة تواجهنا في عصرنا هذا أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة - وهو أمر لا مناص منه - أن يتم ذلك على أساس مقترحات جادة وذات جدوى ومغزى . ومن المستبعد أن يقبل أى اخفاق آخر بسلبية .

وقد عهدت الجمعية العامة الى لجنة نزع السلاح بمسؤوليات جديدة تتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، بمقتضى القرارين ٣٦/٩٧ جيم و ٣٦/٩٩ ، اللذين اعتمدتهما بتوافق الآراء أيضا . وعلى الرغم من أنها قد وضعت بالفعل أولويات يجب احترامها - وهي التي أشرت اليها من قبل - يجب ألا تتردد لجنة نزع السلاح في معالجة بند جديد له صلة أكيدة بالموضوع. وستكون هناك في الغالب حاجة الى مناقشة تمهيدية لرسم السبيل الواجب اتباعه ، وتحديد القضايا الرئيسية المطروحة وبيان الاجراءات الواجب اتخاذها . ولكن من الواضح أنه ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي هو انشاء أفرقة عاملة في وقت مبكر . وان كانت مهمة اللجنة هي المفاوضة ، يجب وضع كل بند على جدول أعمالها بقصد اجراء مفاوضات حول ذلك الموضوع في الوقت المناسب ، وليس لمجرد مناقشته الى ما لا نهاية . وينطبق ذلك على جميع بنود جدول أعمالنا ، دون استثناء . ولا شك ان اعتماد بند جديد يتعلق بالفضاء الخارجي ، في الوقت الملائم ، ان كان عاجلا أو آجلا ، سيؤدى حتما الى انشاء أنسب جهاز لاجراء مفاوضات ، أى فريق عامل .

ولم يكد يبقى سوى شهرين على نهاية الجزء الأول من دورة اللجنة الحالية . ومن المؤكد أنه لم يتبق لنا كثير من الوقت نستطيع أن نحاول فيه تحقيق شئ ملموس لعرضه على الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية . وأقل ما يمكننا عرضه هو برنامج شامل لنزع السلاح يكون وافي التفاصيل وله مغزاه الحقيقي . ولحسن الحظ ، يعمل الفريق العامل المخصص المعني بهذا الموضوع منذ بداية كانون الثاني /يناير ، بتوجيه ماهر من السفير جارسيا روبليس . ورغم ما حققه من تقدم ، لا زال أمامه الكثير . ويجب أن نركز جهودنا على هذا البند ، بسبب الحدود الزمنية المتصلبة . واذا اقتضى الأمر ، ينبغي منح الفريق العامل أو الأفرقة التي تتصل به وقتا اضافيا لاجتماعاتها . وعلى الرغم من ان الخلاف قائم عموما عما اذا كان من الضرورى أن تتفق ساعات عمل

جميع الأفرقة العاملة تماما ، بصرف النظر عن المرحلة التي وصلت اليها مداولتها ، أعتقد أنه ما من شك في هذه الحالة بالذات أن الفريق العامل المعني ببرنامج شامل لنزع السلاح يتطلب عناية خاصة .

وسيتعين في الوقت المناسب العودة لبحث أساليب عمل اللجنة . وقد أدلى السيد فاين، سفير هولندا - ويؤسفني حقا أن ترك هذه اللجنة - بعدة ملاحظات جديرة بالاهتمام بشأن هذا الموضوع يوم ٢ شباط/فبراير الماضي . وأود بهذه المناسبة أن أكرر احداها وأن أؤيدها : وهي تزويد اللجنة بالموارد اللازمة لضمان سرعة توزيع المحاضر الحرفية للجلسات العامة .

وتعني المناقشة الحوار ، وكي يكون لهذا الحوار معنى يجب على كل متحدث أن يستطيع التفكير دون تأخير فيما قاله الاخرون . فلا يمكن أن يحل توزيع كل متحدث لنص كلمته محل توافر المحاضر الحرفية الكاملة بصورة شبه فورية ، ومن بين أسباب ذلك أن كل المتحدثين لا يوزعون كلماتهم ، اذ يقتصر التوزيع على تلك الكلمات التي أعدت مسبقا ، كما جرت العادة على توزيع الكلمات التي ألقيت بلغة شائعة فقط .

وتحصل اللجنة الأولى للجمعية العامة على سجلاتها في اليوم التالي تقريبا ، وما هو بالشيء الكثير ان نطلب ذلك للجنة نزع السلاح . ويجرى تحسين أساليب عمل هذه اللجنة بصفة مستمرة ، وفي حين أن المسائل الاجرائية لا يمكن أن تحل محل القضايا الجوهرية ، فانها تساعد على التوصل الى حلها الموفق .

والمطلوب من اللجنة انجاز الكثير كما يجب عليها أن تفعل ذلك بسرعة وقد يكون اختصار الكلمات من بين الاجراءات الفعالة التي تساعد على ذلك . ولذلك لن أبدى ملاحظات بشأن أي بنود أخرى ، وانما سأشير اليها فيما بعد .

وبهذه المناسبة ، سأعرب فقط عن أملي بأن تشكل نتائج هذه الدورة مساهمة قيمة في قضية نزع السلاح وفي أعمال الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة المكرسة لهذا الموضوع البالغ الأهمية والخطورة . وهذه هي الروح التي ستسود دائما ما يفعله وفد جمهورية الأرجنتين .

الرئيس : اشكركم على العبارات الرقيقة التي وجهتموها للرئاسة وأعطي الآن الكلمة الى ممثلة السويد ، السيدة ثورسون .

السيدة ثورسون (السويد) : سيدي الرئيس، أعتذر على أخذ الكلمة للمرة الثانية في هذه المرحلة المبكرة من الدورة ، وسأتحدث بايجاز شديد . وسبب بياني اليوم هو ما قاله الدكتور روستو المدير الموقر لوكالة الحد من الأسلحة ونزع السلاح بالولايات المتحدة بشأن مسألة معاهدة للحظر الكامل والعام للتجارب النووية في البيان الذي ألقاه نيابة عن وفد الولايات المتحدة منذ اسبوع . واستنادا الى طلب الأغلبية الساحقة لأعضاء لجنة نزع السلاح بأنه ينبغي عليها الان ، وأخيرا ، انشاء فريق عامل يعنى بهذا الموضوع الذي يحظى بأعلى درجة من الأولوية من بين بنود جدول أعمال اللجنة ، وهو أمر تأخر أكثر مما ينبغي ، أود استعراض ذلك الجزء من بيان الدكتور روستو الذي تناول الحظر الكامل والتام للتجارب النووية .

قيل لنا في ١٩٧٧-١٩٧٨ أن التوصل الى معاهدة للحظر التام والكامل للتجارب النووية ربما يكون قد أوشك . فصوتت كل من الدول الثلاث الحائزة للاسلحة النووية ، التي بدأت تتفاوض حول

هذه القضية في صيف ١٩٧٧ ، في صالح قرار الجمعية العامة الذى صدر في خريف ١٩٧٧ والذى حدد جداول زمنية معينة لتحقيق ذلك • ولذلك لا يصعب فهم الشعور بخيبة الأمل بل وبالاستياء الذى أصاب الكثير من المجتمعين حول هذه المائدة ، اذ لم نشتم بعد مرور أكثر من أربع سنوات حتى مجرد انشاء فريق عامل تابع للجنة نزع السلاح يعنى بهذا الموضوع • وبطبيعة الأمر ، تتزايد شدة انفعالنا بسبب بقاء المباحثات الثلاثية التحضيرية راكدة لأكثر من سنة ونصف • ويطبق حق النقض النابع من قاعدة توافق الآراء باللجنة بشكل مناف للعقل عندما يستخدم لوقف المقررات الاجرائية المتعلقة بانشاء اجهزة فرعية لمعالجة بنود جدول أعمالنا •

وأريد الآن التركيز على ما قاله الدكتور روستو حول هذا الموضوع في بيانه الذى ألقاه منذ أسبوع • وقد أوضح في الحقيقة موقف الولايات المتحدة من حيث المبدأ ، وهو أن المرغوبية في التوصل الى حظر للتجارب في نهاية الأمر لم تكن موضع نزاع ، وانما لم يكن هناك توافق في الآراء حول مسائل النهج والتوقيت •

ولكنه استطرد وقال العبارة التالية التي تبدو مروعة في نظرى : " يجب بالضرورة بحث الحدس التجارب في حدود الاطار العام للقضايا النووية " • فهل تدل هذه العبارة ضمنا على أن موقف الولايات المتحدة هو رفض المباحثات حول معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية الا في اطار نزع السلاح النووى وكبند فرعي منه ؟ وان صح ذلك ، هل يكون هو السبب الكامن في اقتراح الولايات المتحدة بإدماج البندين ١ و ٣ في بند واحد في جدول أعمال اللجنة لعام ١٩٨٢ ؟ ويسعدني أن ألاحظ أن هذا الاقتراح قد سحب ، فكانت السويد على الأقل ستعارضه بكل حزم • وفي ظل مقاومة الولايات المتحدة المطولة لانشاء فريق عامل يعنى بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية وبناء على الجملة التي ذكرتها ، كان من السهل على المرء التوقع بما كان سيحدث لو وافقت لجنة نزع السلاح على اقتراح الولايات المتحدة • فان قضية حظر التجارب النووية كانت ستغوص الى قاع مستنقع قضايا الأسلحة النووية البالغ التعقيد ، حيث كانت ستبقى حتى وصولنا الى العهد الألفي لنزع الاسلحة النووية الكامل •

والحق أيضا أن ذلك البيان يستطرد ليقول أن " الحظر الشامل على التجارب النووية يظل أحد عناصر المجموعة الكاملة من أهداف الولايات المتحدة طويلة الأجل للحد من الأسلحة " • وألاحظ عبارة " طويلة الأجل " اذ ضمت الولايات المتحدة صوتها الى قرارات متكررة بمنح معاهدة حظر شامل للتجارب النووية أعلى درجة من الأولوية بين بنود جدول أعمال اللجنة • ومن العسير للغاية أن يفهم المرء كيف يتمشى ضم معاهدة حظر شامل للتجارب النووية الى " الاطار العام للقضايا النووية " مع التعهدات الملزمة قانونا للولايات المتحدة وفي جملة أمور ، تعهداتها حيال معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية على النحو الذى تنص عليه الفقرة الثانية من ديباجة معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ ونصها :

" وسعيا منها الى تحقيق وقف جميع الانفجارات النووية التجريبية الى الأبد ، وتصميما منها على مواصلة المباحثات لهذه الغاية ... " ،

وكذلك الفقرة العاشرة من ديباجة معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٨ ، ونصها :

" واذ تستذكر ما أعربت عنه أطراف معاهدة ١٩٦٣ التي حظرت تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت المياه في ديباجة المعاهدة من تصميم على السعي الى تحقيق وقف جميع الانفجارات التجريبية الى الأبد ، ومواصلة المباحثات لهذه الغاية ... " .

ولا يوجد أي شيء في هذه الوثائق الملزمة قانونا ، التي وقعت عليها الولايات المتحدة وصدقت عليها ، يربط بين معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية و " الاطار العام للقضايا النووية " . وعلى العكس من ذلك ، قيل صراحة أنه يتعين التوصل الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية على أساس مزاياها الخاصة . ولم تبطل الولايات المتحدة فقرتي الديباجتين المذكورتين ، كما أنها لم تعلن عن اعتزامها تفسيرهما بطريقة جديدة أقل الزاما . وبذلك تكون الولايات المتحدة في نظري ملتزمة بمباحثات متعددة الأطراف حول معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية على أساس مزاياها الخاصة .

اسمحوا لي أيضا أن ألاحظ بشيء من الاندهاش أن بيان الدكتور روستو لم يأخذ في اعتباره اطلاقا جانب عدم الانتشار لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية . فأعتقد أن خطر الانتشار النووي من بين أهم القضايا في هذا الصدد .

وعلاوة على ذلك ، كان من بين الحجج المطروحة في الماضي ضد انشاء فريق عامل يعنى بمعاهدة لحظر شامل للتجارب النووية حجة عدم جدوى اجراء مباحثات متعددة الأطراف الى جانب المحادثات الثلاثية التحضيرية وصعوبة ذلك . وقد أصبحت هذه الحجة باطلة الآن ، لأن المحادثات الثلاثية راكدة منذ سنة ونصف ، كما ذكرت منذ قليل . وفي الواقع نجد لجنة نزع السلاح نفسها في وضع لا يمكن قبوله اطلاقا ، اذ لا يجرى بحث أهم بنود جدول أعمالها في الوقت الحالي ، كما لم يبحث في أي مكان لمدة طويلة الى حد ما .

ويعرقل اثنان من أعضاء لجنة نزع السلاح الجهود التي تبذلها هذه الهيئة التي تضم ٤٠ دولة للوفاء بالتزاماتها طبقا لولايتها وجدول أعمالها . وهما يتحديان رأيا عاما عالميا متزايد القوة في مقاومتهما العنيدة لطلب من الطلبات المعقولة جدا ، وهو أن تعنى هذه الهيئة بواجباتها والتزاماتها .

وأعتقد ان غالبية الحكومات الممثلة في هذه القاعة لا تقبل الوضع الراهن بالمرة .

الرئيس : شكرا ، وبهذا تنتهي قائمة المتحدثين اليوم . وطلبت بولندا الكلمة ، وأعطي الكلمة الآن للسفير سوجكا .

السيد سوجكا (بولندا) : سيدي الرئيس ، أود القاء بيان وجيز للغاية بصفتي منسق مجموعة البلدان الاشتراكية . فكما سبق أن أعلنت خلال اجتماعنا غير الرسمي الأخير ، كان وفدي في سبيل اعداد وثيقة عمل تتألف من بعض الاعتبارات المتعلقة بتنظيم أعمال لجنة نزع السلاح في هذه الدورة ، وأود أن أسجل أن مجموعة البلدان الاشتراكية ستكون مستعدة في المستقبل القريب لاحالة هذه الوثيقة الى الأمانة .

الرئيس : هل يطلب أى وفد الكلمة ؟ في حالة النفي ، سأرفع الجلسة العامة الآن وسأعقد اجتماعا غير رسمي للجنة بعد خمس دقائق لمواصلة بحث تلك المسائل الادارية التي لا زالت معلقة .

وستعقد الجلسة العامة المقبلة للجنة يوم الخميس ١٨ شباط/فبراير الساعة ١٠/٣٠ صباحا .

ترفع الجلسة .

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠